

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بيانات استهلاكية

إن هذه الدورة تتيح لنا من جديد الفرصة لمعالجة قضايا هامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ويجب علينا أن نستغلها أفضل استغلال. وتبقى أسلحة الدمار الشامل بصورة عامة أكبر خطر يهدد حاضر البشرية ومستقبلها. فعلى أن نعمل على تضافر جهودنا للاستفادة من كل مبادرة يمكن أن تساعد في القضاء على أخطارها، أو على الأقل، تسهم في التقليل من أخطارها. وأعتقد أن المناخ السياسي الدولي السائد حاليا أكثر ملاءمة لتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ففي نهاية آب/أغسطس الماضي اعتمد فريق العمل المفتوح باب العضوية الخاص بإعداد مقترحات للدفع قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، اعتمد تقريره وأهى أعماله في جنيف. وهنا في نيويورك، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، بمبادرة من حركة عدم الانحياز.

الرئيس: في هذه المرحلة، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيسا للجنة الأولى لهذه الدورة. اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن امتناني لدعمكم لي بانتخابي لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم أنني لن أدخر جهدا لضمان حسن إدارة أعمال اللجنة ونجاح أعمالها. ولا يفوتني أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الوفود، ويسعدني أن أرى عددا من الأصدقاء وكثيرا من الوجوه المألوفة في القاعة.

لا شك أننا جميعا ندرك أن القضايا المطروحة على اللجنة الأولى قضايا في غاية الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وندرك جميعا أهمية عملنا المشترك وتعاوننا من أجل القيام بالمهمة الملقاة على عاتقنا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي وخلق عالم أكثر أمنا ورفاها لنا ولأبنائنا وللأجيال القادمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1350247 (A)



توفر الإرادة السياسية والرغبة لدى جميع القادة، وأن يتحمل كل منا نصيبه من المسؤولية في مواجهة المخاطر والتحديات، وأن نتحلى جميعاً بالمرونة ونكون مستعدين لقبول الحلول الوسط. ولكن لكي نتوصل إلى تقدم جوهري، علينا أن نبحث دائماً عن أرضية مشتركة، بالإضافة إلى تحديد مجالات الاتفاق. وستكون الرئاسة وهيئة المكتب تحت تصرف أعضاء اللجنة لمساعدتهم في تقريب وجهات النظر وتحقيق التوافق. كما أنني أرحب دائماً بنصائحكم واقتراحاتكم، وخاصة فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة. وأرجو أن يكون بإمكاننا الاعتماد على تعاون ومساعدة كل واحد منكم.

يسرني الآن أن أرحب بالسيدة سعادة المثلة السامية لشؤون نزع السلاح، أنجيلا كين، وأدعوها إلى التفضل بالادلاء ببيان.

السيدة كين (المثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة اللجنة الأولى، ويسرني بصفة خاصة أن أحيي أعضاء الوفود الذين انضموا إلينا للمرة الأولى.

من دواعي شرفي تهنئة رئيس اللجنة الأولى على انتخابه لتوجيه عملنا، وستفيد الخبرة الواسعة للسفير الدباشي اللجنة بشكل جيد، كما أودّ أيضاً أن أعرب عن تقديري لأعضاء المكتب، وأن أؤكد لهم التعاون الكامل لمكتب شؤون نزع السلاح فيما يخص مجريات أعمال اللجنة.

إن إحدى المفارقات الغريبة عن الأمم المتحدة أنها تقع على ضفاف النهر الشرقي، الذي تتحرك تياراته يومياً في الاتجاهين. وقد سلك عمل اللجنة سابقاً نفس المسلك، فيما يشبه من نواح عدة نهراً تتخلله تيارات متضادة. على أحد المستويات، اتسمت مداولاتها بمناقشات يسودها الاستقطاب فيما يتعلق بالنكسات الماضية، وخيبات الأمل، وعدم الوفاء بالالتزامات والإحباطات المشتركة. ومع ذلك، ثمة تيار آخر يتدفق في

كما أن انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعهدها بتدمير ما يتوفر لديها من أسلحة كيميائية يشكل فرصة ممتازة لبحث مسألة التخلص من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بطريقة أكثر جدية، واستثمار الحدث بطريقة تخدم السلم والأمن الدوليين بصورة عامة. وأنا أعتقد أنه لا يوجد وقت أفضل من هذا الوقت لعقد المؤتمر الخاص بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والذي تأخر انعقاده كثيراً. ومن شأن عدم انعقاده أن يؤثر سلباً على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، خاصة في ضوء البطء الشديد في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، فقد حققنا إنجازاً كبيراً باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل الماضي، والتي وقعت عليها حتى بداية هذا الشهر ١١٣ دولة، ونأمل أن تغطي بتصديق ٥٠ دولة في أقرب وقت ممكن لتصبح نافذة المفعول. كما اعتمد مجلس الأمن القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) وهو الأول من نوعه بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويعتبر إنجازاً هاماً لمعالجة التهديد للسلم والأمن الذي تمثله حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة في القارة الأفريقية.

وما زال أماننا الكثير من العمل لمعالجة أمن الفضاء الافتراضي - الإنترنت - والفضاء الخارجي. ويقع على عاتق اللجنة الأولى اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان سلامة وأمن الفضاءين.

إن أماننا تحديات كبيرة، ولا يمكن أن تواجهها بصورة ناجحة دولة أو مجموعة من الدول لوحدها، مهما كان حجمها وعدد سكانها وإمكاناتها. إنها تحديات تحتاج إلى تعاون جميع الدول في إطار الاحترام والتفاهم والثقة المتبادلة مع

ويحدوني الأمل في أن يؤثر ذلك التيار قريبا على أروقة قاعة كبرى يعقد فيها مؤتمر دولي بشأن إقامة تلك المنطقة، طبقا للقرار الذي اتخذ خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وقد أدت الشواغل المشتركة المتعلقة بالأسلحة النووية إلى توسيع نطاق التعاون الإقليمي فيما بين أعضاء المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، والتعاون في المنتديات المشتركة المتعددة الأطراف، على غرار اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وتمتد تلك الشواغل لتشمل انتشار مجمل أسلحة الدمار الشامل، وكذلك خطر حيازة الأطراف الفاعلة من غير الدول لها. دأب مكتب شؤون نزع السلاح منذ فترة طويلة، على مساعدة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال عملية استعراض المعاهدة. ومن خلال مساعدتنا على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإننا نساعد أيضا على منع انتشار تلك الأسلحة إلى أطراف من غير الدول. ولا نعتبر هذا العمل غاية في حد ذاته، ولكن بوصفه جزءا من الجهود العالمية الأوسع نطاقا الرامية إلى نزع الشرعية عن جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها.

لقد كان مكنتي أيضا نشطا للغاية هذا العام، فيما يخص تنفيذ آلية الأمين العام التي جرى تفعيلها للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وساعد مرة أخرى، الاعتراف بالآثار الإنسانية المروعة لتلك الأسلحة على تهينة أساس مشترك للعمل الجماعي للتصدي لتلك الاستخدامات. وبينما تستمر الحرب الأهلية المأساوية في سوريا، شكل قرارها التخلي عن ترسانتها من الأسلحة الكيميائية والانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تطورين جديرين بالترحيب. ويمكن أن يكون لهما انعكاسات إيجابية في جميع أنحاء المنطقة،

الاتجاه المعاكس، وهو يمثل تزايد التضامن العالمي خلف المبادئ والمعايير والقواعد، فيما يتعلق بكل من نزع السلاح وتنظيم التسليح. إنه التيار الذي أدى إلى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة خلال هذا العام. وتواجه اللجنة مرة أخرى، وهي تستهل دورتها لعام ٢٠١٣، هذين التيارين. لكننا شهدنا العديد من التطورات الإيجابية، ويبدو الآن أن عملنا يسير في الاتجاه الصحيح.

فلننظر إلى الاعتراف الدولي الواسع هذا العام بالعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. لقد شكل ذلك موضوعا بارزا من مواضيع المؤتمر المتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في أوصلو في آذار/مارس، ومبادرتين خاصتين للأمم المتحدة، تركزان على نزع السلاح النووي هما: الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع في جنيف، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في مقر الأمم المتحدة. وجرى التأكيد أيضا على هذا الموضوع خلال المؤتمرات المعقودة بموجب المادة الرابعة عشرة، للدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن الغالبية العظمى من العالم تنظر الآن إلى الأسلحة النووية من نفس المنظار، مما يوفر علامة مبشرة على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح في المستقبل.

ومن غير المرجح أن يغير التيار المضاد الذي يمثل أولئك الذين لا يزالوا يعتبرون الأسلحة النووية بوليصة تأمين لا غنى عنها ورمزا للمكانة، على اتجاه تدفق النهر. ويمهد الاشتمزاز العام والمتزايد من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الطريق لتحقيق تقدم في المستقبل فيما يخص العديد من المجالات ذات الصلة. ويساعد على توضيح الحاجة الحيوية إلى تحقيق تقدم فيما يخص إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبقدر الوضع المساوي، فإن الشعوب هي التي تتحمل التكلفة الباهظة لكل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، إما عن طريق التدمير الناجم عن استخدام تلك الأسلحة أو من خلال تكاليف الفرص البديلة الاجتماعية والاقتصادية للنفقات العسكرية الهائلة. لذلك السبب، أدركت الدول الأعضاء منذ فترة طويلة أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح، الذي لا يزال من بين الأنشطة الأساسية لمكتب شؤون نزع السلاح.

لقد قام برنامج الأمم المتحدة للزملات في ميدان نزع السلاح، بتدريب ما يناهز ٩٠٠ مسؤول عمومي، أساسا من البلدان النامية، ويستفيد هذا العام أيضا ٢٥ دبلوماسيا مما سماه مراجعو حسابات الأمم المتحدة أحد أكثر برامج تدريب الأمم المتحدة نجاحا. وأود أن أعرب عن تقديري لألمانيا وسويسرا والصين وكازاخستان واليابان، على استضافة زيارات قام بها الزملاء هذا العام.

كما ركزنا جهودنا أيضا على بناء المهارات التقنية للمسؤولين الحكوميين. على سبيل المثال، عقدنا العديد من حلقات العمل في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن إدارة مخزونات الأسلحة وتدمير الأسلحة الصغيرة والذخيرة. وقد استندت إلى المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة التي أقرتها الجمعية العامة، فضلا عن المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة.

وبالإضافة إلى أنشطتنا التدريبية، قمنا بصياغة ٢٥ صحيفة وقائع خطية للجمهور، تقريبا بشأن كل مسألة من المسائل، التي نواجهها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتعد صحائف الوقائع أدوات إعلامية ممتازة تشرح بوضوح هذه المسائل، وتوفر السياق التاريخي، وتشرح الحالة الراهنة وتصف الدور الذي يضطلع به مكتب شؤون نزع السلاح، فيما يخص التعامل معها. ونعتقد أن تلك وغيرها من

بل والعالم. إنضمت حتى اليوم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ١٩٠ دولة، وهو نفس عدد الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

مما لا شك فيه أن أبرز حدث هذا العام في مجال الأسلحة التقليدية، يتمثل في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. ومن خلال وضع معايير مشتركة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة، فإن المعاهدة ستساعد إلى حد بعيد على منع تدفقات السلاح المزعزة للاستقرار إلى مناطق الصراع. كما ستساعد على ضمان اتسام سياسة تجارة الأسلحة بقدر أكبر من المسؤولية، من أجل الحد من الآثار الإنسانية المترتبة حاليا عن تلك الصناعة غير المنظمة وتفايدها ومن خلال ذلك، فإنها ستهدئ أيضا بيئة أكثر ملائمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وقعت ١١٣ دولة بالفعل على المعاهدة، وسيزايد ذلك العدد بالتأكيد. وخلاصة القول، إننا نشهد اتجاهها جديدا فيما يخص القواعد العالمية التي تنظم تجارة الأسلحة.

تمثل الحدث البارز الآخر هذا العام في اعتماد مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر للقرار ٢١١٧ (٢٠١٣)، وهو أول قرار من نوعه يخصص لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. حيث يؤكد القرار الحاجة الحيوية إلى التعاون وتبادل المعلومات بين عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة في الميدان، ولجان الجزاءات ذات الصلة، وأفرقة الخبراء، والدول الأعضاء. إن تكاليف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة شملت إطالة أمد الصراعات المسلحة، وانتكاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتفاقم التهديدات التي يتعرض لها أفراد حفظ السلام، فضلا عن عدم الاستقرار الإقليمي.

ويتمثل جانب آخر من جوانب ذلك القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي يستحق اهتماما في اللجنة، في اعترافه الجدير بالترحيب، بأثر العنف المسلح على النساء والفتيات، والحاجة إلى تلبية احتياجاتهن، فيما يخص التخطيط

فقد شهد هذا العام وحده اختتام الأعمال التي اضطلعت بها ثلاثة أفرقة للخبراء الحكوميين. ووافق فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتنمية في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، من جملة أمور، على أن القانون الدولي، وخصوصاً ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق بشكل خاص على الفضاء الإلكتروني. وذلك تأكيد هام على سيادة القانون في ذلك المجال الحساس للغاية. وتمكن فريق الخبراء الحكوميين بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أيضاً من إعداد تقرير توافقي (انظر A/68/189) يتضمن توصيات تركز على تدابير الشفافية وبناء الثقة. كما قدّم فريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية توصيات توافقية بشأن السبل الكفيلة بتوسيع نطاق المشاركة في السجل (انظر A/68/140).

وفيما يتعلق بتلك الأفرقة المختلفة، فقد لاحظتُ اتجاهها إلى تخفيض حجمها وفترة ولايتها، وفي ذات الوقت تخفيض مواردها إلى حد كبير. وأرى أن هذه الاتجاهات تمثل منحى في عمل اللجنة يؤدي نحو اتجاه خاطئ. وقد شهدت اتجاهات مماثلة في العمل في مجالات أخرى من آلية نزع السلاح، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض عدد الاجتماعات على مستوى الخبراء التي تركز على مختلف بروتوكولات الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وعلى الأقل، فإن اجتماع اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، يتيح فرصة جيدة للتأكيد على أهمية الخبراء في النهوض بأهداف نزع السلاح.

وفي حين يتوقع تزايد هذه الاتجاهات وغيرها من المسائل الأخرى بصورة واضحة حين نشرع في أعمال اللجنة الأولى، فلا يسعني إلا أن أحث الأعضاء على تذكّر عبارات وليام شكسبير: "في مد الموج ثمة فرصة تلوح، طوبى لمن اغتنمها". وإنني على ثقة تامة بأن عمل اللجنة الأولى سيستفيد من المد

المنشورات ستكون مفيدة للمجتمع المدني، لأنها لا تزال تقدم إسهامها الهام في مجال نزع السلاح.

يعتزم مجلس مستقبل العالم، في شراكة مع مكتب شؤون نزع السلاح، والاتحاد البرلماني الدولي، الإعلان في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في مقر الأمم المتحدة عن الفائز بجائزته الخاصة بالسياسات المستقبلية، وهي جائزة تكرم سياسات نزع السلاح التي تسهم في تحقيق السلام والتنمية والأمن المستدامين. وتلك طريقة بناءة أخرى للاعتراف بتحقيق تقدم في ذلك المجال.

ويجري تحقيق الكثير من التقدم على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال عمل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة المعنية بالسلام ونزع السلاح: في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وفي أفريقيا؛ وفي آسيا والمحيط الهادئ. وتتواصل تلك المراكز الإقليمية مع المجتمعات المحلية للمساعدة على تلبية احتياجاتها، لا سيما فيما يتعلق بالأولويات من قبيل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك في مجال إصلاح قطاع الأمن.

فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إصلاح آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح؛ فإنني أرحب بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي في مؤتمر نزع السلاح، من أجل التركيز على التوصل إلى برنامج عمل متفق عليه.

وفي الوقت نفسه، سيتيح اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة مؤخراً فرصة جديدة للجنة لتخفيض عدد قراراتها، وخاصة فيما يتعلق بمختلف تدابير الشفافية ذات الصلة بتجارة الأسلحة التي ستشملها المعاهدة الآن. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يساعد فريق من الخبراء بشأن المواد الانشطارية في القريب العاجل على تحديد الطريق المؤدي إلى بدء المفاوضات بشأن المعاهدة التي طال انتظارها في ذلك المجال. وليس هناك نقص في مشورة الخبراء في إطار اللجنة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لحث الوفود على أن تقدم إلى الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن أسماء الأعضاء التابعين لكل منها لإدراجها في القائمة الرسمية للمشاركين في الدورة الثامنة والستين للجنة التي ستصدر بحلول ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. والموعد النهائي لتقديم هذه المعلومات هو يوم الجمعة ١١ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. وستدرج أسماء المشاركين المقدمة بعد انقضاء الموعد النهائي في إضافة ستصدر بعد اختتام أعمال اللجنة هذا العام.

وقد تود الوفود المهتمة برصد تقارير وسائط الإعلام بشأن أنشطتنا أن تعلم أن الموظفين الصحفيين لدى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة سيوفرون تغطية يومية لإجراءاتنا التي سيصدرون على أساسها بيانات صحفية باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وستنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد ساعات قليلة من جلسة كل يوم.

البنود ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم حركة عدم الانحياز، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء اللجنة الآخرين على انتخابهم، وأن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب حركة عدم الانحياز.

وتؤكد الحركة من جديد مواقفها إزاء مجموعة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي برمتها، على النحو الوارد في وثائق مؤتمر القمة ووثائقها الوزارية، بما في ذلك مؤتمر قمة طهران المعقود في عام ٢٠١٢. وأود في ذلك السياق، أن أبرز آراء الحركة بشأن بعض المسائل الهامة.

وقد مثّلت دورة هذا العام حالة فريدة من نوعها، لأنها جرت على ضوء خلفية اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى

المتعاضد من التوقعات في سائر أنحاء العالم فيما يتعلق بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وتنظيم الأسلحة.

وأرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتي لكم في جميع مداولات اللجنة.

الرئيس: أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على بيانها.

قبل أن أعطي الكلمة من أجل الإدلاء ببيانات في المناقشة العامة، أود أن أذكر الوفود بضرورة التقيد بالممارسة التي دأبت عليها اللجنة، في قصر البيانات على مدة أقصاها ١٠ دقائق للمتكلمين بصفة وطنية، و ١٥ دقيقة لمن يتكلمون باسم عدة وفود. ولمساعدة المتكلمين في هذا الصدد، ومع تفهمكم، اعتزم اعتماد آلية توقيت يجعل الحلقة الحمراء حول مايكروفونات المتكلمين تومض حين يبلغون الحد الزمني المحدد. وحسب الاقتضاء سأذكر شخصا المتكلمين برفق إذا تجاوزوا الوقت المخصص لهم.

وكما ذكر خلال الجلسة التنظيمية في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/68/PV.2)، إنني أدعو الوفود التي لديها بيانات أطول إلى أن تدلي بنسخة مختصرة من بيانها، وأن توفر النص الكامل للبيان لنشره على موقع QuickFirst الشبكي للجنة الأولى. وأود أيضا أن أحث المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة للسماح للمترجمين الشفويين بترجمة بيانهم على النحو الأمثل.

وفي هذه المرحلة، أذكر الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشة العامة ستغلق غدا الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. وبناء على ذلك، أحث جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة ولكنها لم تدرج أسماءها بعد في القائمة، على أن تتفضل بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن قبل حلول الموعد النهائي.

يتحقق ذلك الهدف، تؤكد الحركة من جديد أن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تحظى بضمانات فعالة وغير تمييزية وملزمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

وإذ تحيط الحركة علماً بانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية، فإنها تقر بالأهمية المتزايدة للاعتبارات الإنسانية على أنها من بين الشواغل العالمية الأساسية في سياق المداولات بشأن الأسلحة النووية. في نهاية المطاف، فإن الأولوية القصوى للمجتمع الدولي هي نزع السلاح النووي.

وتشدد الحركة على دور مؤتمر نزع السلاح بصفته الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، وتجدد دعوتها المؤتمر إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. ومن أجل إضفاء زخم جديد على الجهود العالمية لنزع السلاح النووي، تدعو الحركة إلى بدء المفاوضات على نحو عاجل، في مؤتمر نزع السلاح، بغية الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستخدامها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها.

إن تحسين فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هدف مشترك أيضاً. وقد تمكنت تلك الآلية، استناداً إلى نظامها الداخلي وأساليب عملها القائمين، من إبرام معاهدات ومبادئ توجيهية تاريخية. وترى الحركة أن الصعوبة الرئيسية تكمن في عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض الدول لتحقيق تقدم، خاصةً بشأن نزع السلاح النووي.

وفي حين ترحب الحركة بالجهود التي بذلت خلال دورة عام ٢٠١٣ لمؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمله، وكذلك بقرار المؤتمر لإنشاء فريق عامل غير رسمي (CD/1956/Rev.1)، فإنها أحاطت علماً بمداولات الفريق العامل في اجتماعاته

بشأن نزع السلاح النووي. وترحب الحركة بتأكيد الاجتماع على أن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. وقد كانت المشاركة على المستوى الرفيع، فضلاً عن الإعراب القوي عن تأييد هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية دليلاً واضحاً على الأهمية الحاسمة لترع السلاح النووي لصون السلم والأمن الدوليين.

غير أن الحركة ما تزال تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تآكل تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذه المجالات، فضلاً عن أنها السبيل الوحيد المستدام للتصدي لتلك المسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التهديد الأخطر للسلم، الناشئ عن استمرار وجود الأسلحة النووية والعقائد الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التي تتخذ الذرائع لاستخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتعرب الحركة أيضاً عن شعورها بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. وتوجه حركة عدم الانحياز مرة أخرى نداءها القوي للدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها القانونية وتعهداتها الثابتة بالإزالة التامة لأسلحتها النووية دون مزيد من التأخير، وبطريقة لا رجعة فيها، تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها على الصعيد الدولي.

تدعو الحركة أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن توقف على الفور خططها لمواصلة تحديث أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة أو ترقيتها أو تجديدها أو إطالة عمرها. إن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وحتى

تتصدى الجمعية العامة، بصورة شاملة، لمسألة حيازة الأطراف الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، واضحة في اعتبارها آراء جميع الدول الأعضاء.

وتدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التنفيذ التام وغير التمييزي لجميع أحكام المعاهدة والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية. وفي ذلك السياق، تعرب عن تصميمها على مواصلة سعيها، خلال عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، لتحقيق أولوياتها، لا سيما نزع السلاح النووي.

وتعتقد حركة عدم الانحياز اعتقاداً راسخاً أن سياسات عدم الانتشار يجب ألا تشكل مساساً بحق الدول غير القابل للتصرف في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا أو إمكانية الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها للأغراض السلمية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما يشمل الحق السيادي في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي للأغراض السلمية، دونما تمييز. وتؤكد الحركة مرة أخرى الحق السيادي لكل دولة في تحديد سياساتها الوطنية للطاقة. وتشدد الحركة على أن أي قرار بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي يجب أن يتخذ بتوافق الآراء، بدون المساس بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي.

وترفض الحركة بشدة أية قيود واشتراطات مفروضة على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى البلدان النامية وتدعو إلى رفعها فوراً. وفي ذلك الصدد، تشدد الحركة على أن ما تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تعاون ومساعدات لتلبية احتياجات دولها الأعضاء من المواد والمعدات والتكنولوجيا للاستخدامات

خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٣. وتحض الحركة جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته.

وتقف الحركة، من جانبها، على أهبة الاستعداد للمشاركة بشكل بناء في جدول أعمال الأمم المتحدة لترع السلاح والسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز آلية نزع السلاح. وتحدد الحركة الإعراب عن رأيها القائل بأنه ينبغي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لهذه المسائل.

وتؤكد الحركة أن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي يعزز أحدهما الآخر، وأنهما ضروريان لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتستمد تدابير عدم الانتشار شرعيتها من نزع السلاح النووي. فالسعي إلى تحقيق عدم الانتشار لوحده، مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي، يأتي بمردود عكسي، ولا يمكن استدامته. وتؤكد حركة عدم الانحياز أن الوجه الأمثل لمعالجة الشواغل حيال الانتشار النووي إنما هو عبر إبرام اتفاقات متعددة الأطراف، عالمية، شاملة وغير تمييزية يجري التفاوض عليها.

وفي سياق القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن في المجالات التي تغطيها المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، و ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، و ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١)، تؤكد الحركة على ضرورة ضمان عدم قيام مجلس الأمن باتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل أو المنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد، أو الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة. وتحذر الحركة من استمرار مجلس الأمن في ممارسته المتمثلة في استخدامه لسلطته ليحدد المتطلبات التشريعية المترتبة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ قراراته. وفي ذلك الصدد، تشدد الحركة على أهمية أن

النووية على الفور تحت كامل نطاق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتدعو الحركة أيضا إلى الحظر التام والكامل لنقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأنشطة النووية إلى إسرائيل، أو تقديم المساعدة إليها في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالأنشطة النووية. وتؤيد حركة عدم الانحياز أيضا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكرر مجددا الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التأخير الطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق)، ونحث الدول التي قدمت مشروع القرار على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذه على نحو كامل دون مزيد من التأخير.

وتعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها العميقة لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر أن يعقد في عام ٢٠١٢، لم يعقد حتى الآن، على الرغم من القرار المتخذ بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. يتعارض استمرار التأخير في عقد مؤتمر من هذا القبيل مع نص وروح القرار المتخذ في عام ١٩٩٥. كما أنه ينتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ونحن نرفض بشدة العقوبات المزعومة التي ذكر القائمون على المؤتمر أنها تحول دون عقده في الموعد المحدد، ونحثهم على التماس ضمانات موثوقة بشأن مشاركة إسرائيل دون شروط وبشأن عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير، وذلك لتجنب أي انعكاسات سلبية محتملة على فعالية ومصداقية معاهدة عدم

السلمية للطاقة النووية يجب ألا يخضع لأي شروط لا تتوافق مع نظامها الأساسي.

وتود الحركة أن تؤكد من جديد على حصانة الأنشطة النووية السلمية، وأن أي هجوم أو التهديد به ضد المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية، سواء العاملة منها أو التي قيد الإنشاء، يشكل تهديدا خطيرا للبشرية وللبيئة، ويمثل انتهاكا جسيما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وللقانون الدولي، ولقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتسلم الحركة بأن المسؤولية الأساسية عن السلامة والأمن النوويين تقع على عاتقفرادى الدول. وينبغي بلورة أي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في إطار الوكالة. وتشدد الحركة على أن التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين يجب ألا تُستخدم ذريعة أو وسيلة لانتهاك أو إنكار أو تقييد حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وفي إنتاج الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية دونما تمييز.

وتحيب الحركة بالدول الحائزة للأسلحة النووية التصديق على بروتوكولات جميع المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، وسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع هدف تلك المعاهدات وغرضها، واحترام مركز هذه المناطق كمناطق خالية من الأسلحة النووية.

تؤيد حركة عدم الانحياز بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وريثما تنشأ، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن نيته الانضمام إليها، بالتخلي عن أي حيازة للأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شروط أو مزيد من التأخير، وأن تضع جميع منشآها

هذا الصدد، تحث الطرف الراض للمفاوضات على إعادة النظر في سياساته. كما تؤكد على أهمية تيسير التعاون الدولي، دون قيود، وتقديم المساعدة في المجال البيولوجي، دون تمييز بما يتفق مع الاتفاقية.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء التطورات المتعلقة بالمنظومات المضادة للقذائف التسيارية والتهديد بتسليح وعسكرة الفضاء الخارجي، وتدعو إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك عالمي وملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى اتباع نهج عالمي شامل وغير تمييزي في إطار الأمم المتحدة إزاء مسألة القذائف. وينبغي أن تراعي أي مبادرة بشأن هذا الموضوع الشواغل الأمنية لجميع الدول وحققها في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيا الفضاء.

وإذ أن من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن التصدي لهذه التحديات الأمنية الناشئة وتقليل مخاطرها أمر ضروري. وينبغي السعي إلى وضع إطار قانوني لمعالجة هذه المسائل في إطار الأمم المتحدة، مع المشاركة الفعالة والمتساوية لجميع الدول.

ما فتئت حركة عدم الانحياز تؤكد على الحق السيادي للدول في حيازة وتصنيع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها وبقطعها ومكوناتها للدفاع عن نفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء التدابير القسرية من جانب واحد، وتؤكد ضرورة عدم فرض قيود غير مبررة على نقل هذه الأسلحة.

وما برحت الحركة تشعر بقلق عميق إزاء مجموعة واسعة النطاق من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن النقل والتصنيع والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتدعو الحركة جميع الدول، وخاصة الدول المنتجة الرئيسية، إلى التأكد من أن

انتشار الأسلحة النووية، وعملية استعراضها في عام ٢٠١٥، ونزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار برمته.

وتشدد حركة عدم الانحياز أيضاً على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد الحركة مجدداً على أنه إذا أريد لأهداف المعاهدة أن تتحقق بالكامل، فإن الالتزام المتواصل من جانب جميع الدول الموقعة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي أمر أساسي. وفي هذا السياق، يجدر الترحيب بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب تشاد وغينيا - بيساو والعراق.

وتلاحظ دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مع الارتياح فعالية عمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها المعاهدة المتعددة الأطراف الشاملة الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتنص على نظام للتحقق، وتشجع استخدام المواد الكيميائية في الأغراض السلمية. وتدعو جميع الدول الأطراف المعنية الحائزة لهذه الأسلحة إلى كفالة التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية المتبقية في غضون الموعد النهائي الذي جرى تمديدته. وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية، دون أي تمييز أو قيود. وترحب أيضاً بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى الاتفاقية.

إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تعتبر أن الاتفاقية تمثل عنصراً هاماً من عناصر الهيكل القانوني الدولي ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل. وتسلم بأن عدم وجود نظام للتحقق لا يزال يشكل أحد التحديات التي تواجه فعالية الاتفاقية. وتدعو إلى استئناف المفاوضات من أجل إبرام بروتوكول للتحقق ملزم قانوناً، وفي

أود أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم تعاون وفودنا الكامل. كما نود أن نشيد إشادة مستحقة بسلفكم، السفير ديسرا بيركاي، ممثل إندونيسيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كذلك للإعراب عن تقديرنا للمثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، وموظفي مكتبها على عملهم الجدير بالثناء.

والجماعة الكاريبية تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

قبل بضعة أيام، اجتمع قادة دولنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة في المناقشة العامة في إطار موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل"، فيما استهل المجتمع الدولي مداولات بشأن خطة تنمية عالمية جديدة لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية التي ستنتهي خلال أقل من ألف يوم. وكانت تلك المناقشات، وهي ذات أولوية عليا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الجماعة الكاريبية، بمثابة تذكرة قوية بأن السلام والأمن شرطان أساسيان للتنمية. وليس أمام الأمم المتحدة اليوم واجب أعظم من صون السلام والأمن، وبالتالي هئية بيئة مواتية تتسم بالاستقرار والسلام لتحقيق التنمية الدائمة. والتخفيض التدريجي للأسلحة وبلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل أمران في غاية الأهمية لتحقيق هذه الأهداف. ويكسب ذلك عمل اللجنة الأولى أهمية خاصة ويضفي شعورا بالحاجة الملحة على مداولاتنا.

غير أننا ندرك أن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح لا يزال غير مثالي. ولو استسلمنا للنظرة المتشائمة، سنقول إن التقدم الذي أحرزناه حتى الآن غير مشجع. والتقارير المعروضة علينا تمثل سجلا لسنة أخرى من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها ولتوقف العمل بشأن جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وكما يرد بوضوح في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة:

توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقتصر فقط على الحكومات أو الكيانات المرخص لها حسب الأصول من الحكومات. وتشدد الحركة أيضا على ضرورة التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقب، وتؤكد، في هذا الصدد، على الأهمية الأساسية لعناصر التعاون والمساعدة الدوليين.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية تقليص النفقات العسكرية من جانب البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة، وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدى مستوى من التسليح، وتحت تلك البلدان على تخصيص هذه الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولا سيما في مجال مكافحة الفقر.

وأود أن أتشاطر مع اللجنة أن حركة عدم الانحياز سوف تقدم مشروع قرار في إطار متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي. وسيكون الغرض الرئيسي هو الاستفادة من الدعم العالمي لنزع السلاح النووي. وسوف يتضمن مشروع القرار العناصر الثلاثة التالية، ضمن عناصر أخرى: المفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، إعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى مشروع القرار هذا، فإن حركة عدم الانحياز ستقدم مشاريع أخرى، تعول فيها على دعم جميع البلدان.

وأخيرا، تشدد الحركة على ضرورة أن تمارس جميع الدول الإرادة السياسية لكي نحقق نتائج ملموسة. وهي على ثقة بأن اللجنة الأولى يمكن أن تسهم بشكل ملموس في بناء عالم أكثر أمنا في ظل توفر الشجاعة السياسية والعمل معا بروح من التعاون.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية،

وكان هذا الاقتناع ركيزة مشاركتنا النشطة طوال العملية التفاوضية. كما أننا نفخر بأن ١٣ من الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وقعت على المعاهدة وبأن ثلاثاً منها من بين الدول السبع التي صدقت عليها حتى الآن. والجماعة ملتزمة بالعمل مع شركائنا، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل كفالة التصديق على المعاهدة وبدء نفاذها والتنفيذ الكامل لها في وقت مبكر. والتعاون الدولي، ولا سيما توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات، ذو أهمية حيوية في مرحلة التصديق والتنفيذ، ولذلك نشعر بالامتنان إزاء الجهود الجارية في هذا الصدد.

ونحن نتخذ منذ زمن طويل موقفاً يركز على أن النجاح الحقيقي لمعاهدة تجارة الأسلحة يكمن في التنفيذ الفعال لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعمنا وشجعنا بقوة النص في المعاهدة على إنشاء أمانة للإشراف على تنفيذها. ولذلك، نعيد التأكيد على رغبة واستعداد الدولة العضو الزميلة، ترينيداد وتوباغو، لاستضافة أمانة المعاهدة ونطلب دعم المجتمع العالمي لهذا الترشيح.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر المرتبطة بها يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للجماعة الكاريبية. ولا تزال هذه الأسلحة توجع العنف المسلح في المنطقة وتقوض التنمية المستدامة في بلداننا. ولذلك، نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في مكافحة هذه الظواهر، بما في ذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ وإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في معاهدة تجارة الأسلحة.

كما نخطط علماً بوجه خاص بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده مجلس الأمن مؤخراً بشأن الأسلحة الصغيرة (الجلسة ٧٠٣٦) واتخاذ قرار بشأن هذه المسألة (القرار ٢١١٧ (٢٠١٣)). وفي الوقت نفسه، نحن ندرك ضرورة المحافظة على الإرادة السياسية والزمح لإحراز تقدم كبير في جهودنا الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

”لا يزال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره في مقدمة أولوياتنا. ومع ذلك، لا توجد أي مفاوضات بشأن نزع السلاح، ولا معاهدة للمواد الانشطارية، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ“. (A/68/1، الفقرة ٥٧).

ونحن نقر بالطابع المعقد للبيئة الأمنية والأثر الذي تتركه على جدول أعمال نزع السلاح. والتحديات المتمثلة في الإرهاب الدولي وصعود جهات فاعلة من غير الدول ومخاطر الانتشار الجديدة واستمرار الصراعات، ولا سيما في الشرق الأوسط، والمنافسات والتزاعات الإقليمية تمثل جميعاً عوامل تعقد جهودنا لنزع السلاح. وفي مواجهة تلك التحديات وفي ظل مناخ عدم الثقة السائد، لا يمكننا أن نسمح بترسخ حالة الجمود. وعلينا أن نجد سبلاً جديدة للتقليل إلى الحد الأدنى من التحديات الهائلة ولمواصلة جهود نزع السلاح بلا كلل ومثابرة وريادة سياسية أكبر.

وقد تجلت الإرادة السياسية في نيسان/أبريل الماضي عندما اعتمدت الجمعية العامة، من خلال عمل متضافر، معاهدة تجارة الأسلحة (لقرار ٢٣٤/٦٧ بء) التي تمثل معلماً بارزاً. ومما يسعد دول الجماعة الكاريبية علمها في بداية هذه الدورة الثامنة والستين بأن ١١٣ دولة عضوا وقعت على المعاهدة منذ فتح باب التوقيع عليها في ٣ حزيران/يونيه وبأن ٧ دول صدقت على هذا الصك حتى الآن. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد إشادة خاصة باتتلاف الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني الذي نجح في إبرام المعاهدة، وكذلك بالسفير بيتر ولكوت، ممثل أستراليا، والسفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، اللذين قادا عملية المفاوضات باقتدار. ولا يزال مقتنعين بأن المعاهدة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تقليل معاناة الكثير من مواطنينا وما لا يُحصى من البشر في جميع أنحاء العالم، وبخاصة النساء والأطفال، الذين يعيشون يومياً في ظل الآثار المميتة والمدمرة للاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية.

إلى دعوة تلك الدول إلى تعزيز الشفافية فيما يخص جميع أنواع الأسلحة النووية كإجراء أساسي لبناء الثقة، ونشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للإجراءات الملموسة الرامية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

إننا نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى التاريخي الذي عقدته الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، الذي كان مناسباً من حيث التوقيت وملائماً في آن واحد، فيما يخص توليد الزخم وزيادة الوعي العام بشأن هذه المسألة. إن وفودنا تدعم الدعوات التي أطلقت خلال الاجتماع بشأن عقد مؤتمر متابعة دولي رفيع المستوى في غضون خمس سنوات، وكذلك بشأن الشروع في إجراء مفاوضات بخصوص إبرام اتفاقية لحظر الأسلحة النووية.

تعتبر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس الذي يقوم عليه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ولا نميز بين نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. في هذا الصدد، فإننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها وتعهدها المترتبة عليها بموجب المادة ٦ من المعاهدة. وعلى نفس المنوال، وبينما نؤكد حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وفقاً للمادة ٤ من المعاهدة، فإننا نصر على أن يكون الحق مصحوباً بالالتزام والتعهد بالامتنال للأحكام المتعلقة بالتحقق والضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نكرر أهمية عالمية المعاهدة، ندعو الدول التي لا تزال دولا غير أعضاء فيها إلى الانضمام إليها، ووضع منشآتها تحت الضمانات الشاملة للوكالة.

تتمثل إحدى الخطوات العملية الرامية إلى بناء الثقة في نظام عدم الانتشار، في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة

والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ووفودنا على اقتناع بضرورة التأكيد على تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين ومراقبة الحدود وتبادل أفضل الممارسات وأنه ينبغي أن نراعى بشكل كامل الصلة بين الأمن والتنمية.

ومن ثم، فإننا نتطلع إلى عقد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبينما تواصل دول الجماعة الكاريبية معالجة هذه المشكلة، فإننا نرحب بالمبادرات المتخذة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمساعدتنا. وفي هذا السياق، نقر ونشيد بالعمل القيم الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذي يدعم ويساعد، كما سمعنا في وقت سابق من الممثلة السامية، دول الجماعة في تنفيذ تدابير لبناء القدرات، بما في ذلك في مجالات غاية في الأهمية مثل إدارة المخزونات وعمليات التدمير.

إن مسألة نزع السلاح النووي هامة لجميع الدول بغض النظر عن حجمها أو مركزها الاقتصادي أو العسكري. وببساطة، فإن الآثار المترتبة على وقوع كارثة نووية تثير قلق جميع الدول نظراً لقدرات الإبادة العالمية التي تمثلها ترسانات الأسلحة النووية. ولا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا بالقضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

لذلك تدعو وفودنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاستجابة لرغبة الأغلبية الساحقة من الدول فيما يتعلق باتخاذ تدابير فورية وفعالة لتحقيق هدف نزع السلاح الكامل والقابل للتحقق في إطار زمني محدد وعلى سبيل الاستعجال. ونحن نستعد لعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإننا ننضم

إننا نرحب بالاهتمام العالمي المتزايد بهذه المسألة، بما في ذلك الاجتماع الأول من نوعه للحكومات لمناقشة هذه المسألة، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في أوغندا. وتطلع وفودنا إلى المشاركة في مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤.

تظل وفودنا داعمة للإجراءات الرامية إلى تحسين الأمن والأمان النوويين. وقد كان حادث فوكوشيما داييتشي بمثابة تنبيه، وتذكير بأهمية ضمان أعلى معايير السلامة النووية وضمان الاستجابة الفعالة والمنسقة جيدا للحوادث النووية. وتكرر الجماعة الكاريبية، مع أخذ ذلك في الاعتبار، معارضتها القوية لنقل شحنات النفايات النووية عبر البحر الكاريبي. ورغم التأكيدات المتعلقة بتلك الشحنات، لا يزال يساورنا القلق جراء الآثار المدمرة والطويلة الأجل، لأي حوادث تتعلق بهذه الشحنات على المنطقة. إن الحوار، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن النووي والإشعاعي وأمان النفايات، مناسب من حيث التوقيت ومهم.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين. وتعتقد الجماعة الكاريبية بأنه يمكن تجنب وصول الجهات الفاعلة من غير الدول إلى أسلحة الدمار الشامل بشكل أفضل، من خلال القضاء التام على تلك الأسلحة، وكذلك التزام المجتمع الدولي الصارم بالنظم الثلاثة لعدم الانتشار، وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

بصفة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، دولا أطرافا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فإننا ندين بدون تحفظ استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا في سوريا، مما يشكل مخالفة جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

النووية. وقد استفدنا للغاية في منطقتنا، من إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بموجب معاهدة تلاتيلولكو. ومع ذلك، فإننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب التحفظات التي قدمتها على أساس الإعلانات التفسيرية التي أصدرتها عند توقيع البروتوكولات الإضافية الملحق بالمعاهدة.

إننا نؤمن بأنه ينبغي تكرار إنشاء هذه المناطق في أجزاء أخرى من العالم لا توجد بها حاليا مثل هذه المناطق. ونشعر بخيبة أمل حقا لعدم انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عقد المؤتمر في وقت مبكر. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تشكل بندا رئيسيا من بنود نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بتصديق تشاد والعراق وغينيا بيساو مؤخرا على المعاهدة، مما يقربنا من بدء نفاذ المعاهدة. إن نجاح المعاهدة يعتمد على عالميتها وإمكانية التحقق منها، وفي هذا السياق، فإننا نحث البلدان المتبقية المدرجة في المرفق الثاني على التصديق عليها لإتاحة دخول المعاهدة حيز النفاذ.

بالنسبة لنا في منطقة الجماعة الكاريبية، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست صكا يهدف إلى تعزيز جدول أعمال نزع السلاح فحسب، بل صك لديه قدرة هائلة، من خلال برنامج المساعدة التابع لمنظمة المعاهدة، على تطوير قدراتنا في مجال علم الزلازل وعلامات الإنذار المبكر، للكشف عن الزلازل وأمواج التسونامي.

إننا نشعر بقلق بالغ جراء الآثار الإنسانية الكارثية للتفجيرات النووية، سواء أتمت بقصد أو من غير قصد. إن العواقب ستكون عالية وطويلة الأجل ومفجعة حقا على صحة الإنسان وبيئتنا وتنميتنا، وأمننا و/أو مواردنا الغذائية، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة لفرض حظر على تلك الأسلحة.

لذلك، فإننا نرحب بالتقرير (A/68/514) الذي أعده الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، ونأمل في أن تساعد إسهامات ذلك الفريق، الجهود الرامية إلى كسر الجمود الحاصل منذ ١٦ عاماً في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحن نتداول خلال الأسابيع القادمة، دعونا نبقي في طليعة إجراءاتنا، الكلمات الحكيمة التي قالها الأمين العام خلال الاجتماع الرفيع المستوى "من شأن نجاح تحقيق نزع السلاح أن يعزز السلم والأمن الدوليين. وأن يحرر الموارد الهائلة التي تشتت الحاجة إليها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن يعمل على تعزيز سيادة القانون"، "ويعمل نزع السلاح على إذابة طبقة من الخوف تكدر صفو وجود الإنسان" (انظر A/68/PV.11، الصفحة ٣).

السيد بيليكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

باديء ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم هذا المنصب الهام، مُتعهداً لكم بكامل دعمنا. وأود أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي يوليها الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة.

تتمثل الأهداف الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في تعددية الأطراف الفعالة والمنع والتعاون الدولي. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة على أساس المعاهدات، وهو يشجع على امتثال دول العالم كافة لجميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وقد شهدنا مؤخراً تطورات إيجابية تؤكد أهمية الأمم المتحدة باعتبارها إطاراً أساسياً لكفالة فعالية تعددية الأطراف

وقد استفادت بلدان الجماعة الكاريبية من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص تعزيز قدراتنا من خلال تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا، واستفادت من مساعدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يخص توفير التدريب المتخصص في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ للاستخدام المتعمد أو العرضي للعوامل الكيميائية؛ ومساعدة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فيما يتعلق بتحسين قدرات مراقبة الأمراض والكشف عنها في المنطقة، كل ذلك في دعم لجهودنا الوطنية والإقليمية من أجل الوفاء بالتزاماتنا المترتبة علينا بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن الجماعة الكاريبية تولي أهمية كبيرة لمشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسليح، وعلى وجه الخصوص، لمنع العنف المسلح والصراع المسلح والحد منهما. إننا نؤيد تماماً القرار السنوي بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، (انظر القرار ٤٨/٦٧)، وهو مبادرة قادتها في الأصل ترينيداد وتوباغو، وتتطلع إلى اعتماده هذا العام بتوافق الآراء، على غرار السنوات السابقة. ونرحب أيضاً بالتقرير الأول للأمين العام (A/68/166) بشأن هذه المبادرة الهامة. وجرّت الإشارة بصفة خاصة إلى الإجراءات المتبعة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز مشاركة المرأة. ويكتسي إدراج أحكام قوية بشأن العنف الجنساني في معاهدة تجارة الأسلحة، أهمية خاصة

إن أمامنا فرصة مناسبة، لإعادة توجيه حوارنا وللانطلاق في مفاوضاتنا من أجل إحراز تقدم ملموس فيما يخص جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، مع الأخذ في الاعتبار أنه من دون تحقيق السلام والأمن، ستبوء الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية بالفشل.

الأسلحة الكيميائية. وتضمن التقرير النهائي إشارة إلى سوريا في الإعلان السياسي. وقد أكد حضور الأمين العام للأمم المتحدة لأول مرة على الإطلاق في مؤتمر استعراضي الاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي لمسألة الأسلحة الكيميائية ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبعد أن خصص الاتحاد الأوروبي ١٢ مليون يورو حتى الآن لأنشطة المنظمة، فإنه سيواصل دعمها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية بالغة لمواصلة تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها كاملاً. وبموجب القرار الذي اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، فإنه يحض بفعالية على انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني والامتنال لها امتثالاً تاماً. وما زلنا قلقين بالغ القلق لأن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تحديات كبيرة بشأن الانتشار تشكلها الجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية. ويجب التصدي لتلك التحديات بصورة حازمة. وفي هذا السياق، يشدد الاتحاد الأوروبي على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في حالات عدم الامتنال.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالتحقيق الذي أطلقه الأمين العام في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا، وتقديره عن الأحداث التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، الذي قدم أدلة موثوقة تؤكد ارتكاب هجوم كيميائي واسع النطاق في ذلك اليوم باستخدام غاز سارين. والتحقيق يثبت جدوى آلية الأمين العام باعتبارها أداة هامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية لسوريا، لأنهما يشكلان خطوة كبيرة صوب استجابة فعالة

والتعاون الدولي. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيباً حاراً باعتماد الجمعية العامة (القرار ٦٧/٢٣٤ بء) لمعاهدة تجارة الأسلحة التي تعتبر معلماً تاريخياً. وهي نتيجة لعملية شاملة وجامعة استغرقت سبعة أعوام في الأمم المتحدة. والمعاهدة تضع معايير دولية مشتركة قوية وفعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، وتوفر إطاراً جديداً متعدد الأطراف للشفافية والمساءلة في تلك التجارة. وستحول دون سقوط الأسلحة في أيدي من يعملون على زعزعة الاستقرار ونشوب الصراعات، ويقتربون الفظائع وينتهكون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعندما تنفذ المعاهدة بصورة فعالة على الصعيد العالمي، ستسهم في القيام بعمليات نقل الأسلحة بصورة أكثر مسؤولية وشفافية. ويمكن للدول، بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، أن تستدعم الزخم الدولي الذي أوجدته معاهدة تجارة الأسلحة.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقوم بدورها. فهي كافة من الدول الموقعة على المعاهدة، وإجراءات التصديق على الصعيد الوطنية جارية على قدم وساق إن لم تكن قد اكتملت. وتنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي عملية عالمية. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن نحول معاهدة تجارة الأسلحة إلى معاهدة عالمية حقاً. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، ينوي الاستمرار في أداء دور فعال في تعزيز التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وتنفيذها على نحو فعال، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق تدابير المساعدة بإنشاء برنامج تابع لمعاهدة تجارة الأسلحة يُكرّس لتنفيذ المساعدة المقدمة إلى الدول الثالثة.

ونشيد بانعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠١٣، في أجواء إيجابية. وقد قام باستعراض شامل لسير العمل باتفاقية واعتمد تقريراً توافقياً يتضمن جدول أعمال طموح وموضوعي لمنظمة حظر

المتمثل في الاستفزاز والانزعاج، في تحد لتنديد المجتمع الدولي قاطبة لاستخدامها لتكنولوجيا القذائف التسيارية في ٥ نيسان/أبريل و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن. وما زلنا قلقين بالغ القلق إزاء برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتخصيب اليورانيوم واستمرار بناء مفاعل للماء الثقيل في موقع يونغبون. ويشدد الاتحاد الأوروبي على وجوب تقييد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها الدولية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن، وباتفاقها المعني بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لها امتثالا تاما غير مشروط وبدون تأخير. ويطالب الاتحاد الأوروبي بأن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع برامجها القائمة المتعلقة بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية، بما فيها برنامجها لتخصيب اليورانيوم، على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وأن تتوقف عن أي إجراءات أو بيانات استفزازية أخرى. وتلك الأنشطة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين فحسب، بل للسلم والأمن الدوليين أيضا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء برنامج إيران النووي. فالتقرير الصادر مؤخرا عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يثبت مرة أخرى أن إيران تتماهى في انتهاك قرار مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن بقيامها، من جملة أمور، بمواصلة تعزيز قدراتها على التخصيب بشكل كبير، واستمرارها في تكديس اليورانيوم المخصب مواصلة أنشطتها للماء الثقيل. وفي آخر اجتماع لمجلس محافظي الوكالة، أعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه لعجز الوكالة، بفعل استمرار إيران في عدم التعاون تعاوننا تاما معها لتسوية جميع المسائل العالقة، لا سيما المسائل المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة، عن تقديم ضمانات موثوقة عن عدم وجود مواد

ومستدامة وموحدة للأزمة في سوريا. وهذا القرار الهامان ينصان على إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا، وفرض إعلان ملزم ونظام للتحقق على الجمهورية العربية السورية، ويدلان على إرادة المجتمع الدولي للاستجابة للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل هاته. والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الملزم قانونا والواجب النفاذ، يعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويحث النظام على الامتثال لالتزاماته، ويندد بهجمات ٢١ آب/أغسطس، ويدعو إلى مساءلة مقترفي تلك الجريمة، ويتوخى ردا دوليا قويا في حالة عدم الامتثال. ونؤكد مجددا استعدادنا لدعم الإجراءات المتوخاة بموجب قرار مجلس الأمن وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويظل الاتحاد الأوروبي على اتصال وثيق مع الأمانات المعنية بغية الاستعداد لتلقي طلبات الحصول على دعم الاتحاد الأوروبي بالموارد والتمويل.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ أسفه لأن سوريا لم تقدم بعد ما يلزم من تعاون، على الرغم من قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعهد سوريا للمدري العام في أيار/مايو ٢٠١١ بالاستجابة بدون تأخير لطلب الوكالة المتعلق بتسوية جميع القضايا العالقة، ومناشدات المدير العام المتكررة. وندعو سوريا إلى الامتثال التام للقرار. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء اضطراب الوكالة لتأجيل عملية التحقق من الرصيد المادي، ويحث سوريا على تمكين الوكالة من القيام بالتحقق في أقرب وقت ممكن.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة التجربة النووية الثالثة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، التي تشكل انتهاكا صارخا لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣). ويستنكر الاتحاد الأوروبي قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختيار المسار الأرعن

النووية. وما يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، علاوة على كونها عنصر هام في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، ويدعو الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تلتزم - إلى حين انضمامها - بشروط المعاهدة فضلا عن التعهد بالتزامها بعدم الانتشار ونزع السلاح.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التزامه، ويشدد على ضرورة إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، وخصوصا من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي للأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بالتخفيضات الكبيرة التي تحققت حتى الآن، مع مراعاة المسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول الحائزة لأكبر الترسانات، ونشجع تلك الدول على إجراء مزيد من التخفيضات.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أولوية التمسك بمعاهدة عدم الانتشار. ويتمثل هدفنا من دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار برمتها في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، علاوة على إحراز تقدم ملموس وواقعي نحو تحقيق الأهداف المحسدة في المعاهدة. تحقيقا لذلك الهدف، يواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى تنفيذ خطة العمل التطلعية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بطريقة شاملة ومتوازنة وموضوعية، لأنها تمثل خريطة طريقنا المشترك نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

نووية وأنشطة غير معلنة، وعدم تمكنها بالتالي من استنتاج أن جميع المواد النووية في إيران كانت تستخدم في أنشطة سلمية. وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ يوافق انقضاء عامين على نشر المرفق المعنون "الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي" الوارد في تقرير المدير العام للوكالة في الوثيقة GOV/2011/65، وأن مرور عامين يشكل فرصة هامة لتقييم التقدم الموضوعي المحرز في هذه المسألة، والنظر في الإجراءات الأخرى التي قد يتعين على مجلس محافظي الوكالة اتخاذها في حال عدم إحراز تقدم عندئذ. وفي ذلك السياق، نخطط علما بتعليقات الرئيس الإيراني (انظر A/68/PV.6 بشأن مزيد من التعاون، ونأمل أن تتحول إلى إجراءات ملموسة.

وما زال هدفنا يتمثل في الوصول إلى تسوية شاملة تفاوضية في الأجل الطويل ومن شأنها بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني، مع احترام حق إيران المشروع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي امتثال لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعم الاتحاد الأوروبي دعما كاملا الجهود الجارية التي تبذلها حكومات مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة +٣ بقيادة الممثلة السامية في السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ويحث الاتحاد الأوروبي إيران على أن تبرهن على التزامها بحل المسألة النووية التي طال أمدها عبر المشاركة بصورة بناءة مع مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة +٣ خلال محادثات جنيف المتوقع انعقادها في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي عزمه مجددا على السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع، وهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة

على الامتناع عن كل ما من شأنه أن يربط هدف المعاهدة ومقصدها. ونكرر دعوتنا إلى الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة وتصدق عليها، وخاصة تلك المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، لأن تفعل ذلك.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية قصوى لأمان وأمن واستدامة الأنشطة الجارية في الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. وعليه، يرحب الاتحاد الأوروبي بالدراسة التي أعدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189) المنشأ عملاً بالقرار ٦٥/٦٨. ونعرب عن امتناننا لرئيسه، السيد فيكتور فاسيليف، ممثل الاتحاد الروسي، على جهوده وقيادته.

لقد أطلق الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧ مبادرة ترمي إلى وضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وتعزز المدونة المقترحة تدابير الشفافية وبناء الثقة على نحو يتسق مع الدراسة التي أعدها فريق الخبراء. وقد شارك الاتحاد الأوروبي وحكومة أوكرانيا في استضافة المشاورات المفتوحة باب العضوية بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك في كييف في أيار/مايو ٢٠١٣، الأمر الذي أتاح فرصة للتبادل المكثف للآراء بين المشاركين الذين أدلوا بتعليقاتهم واقتراحاتهم. وفي أعقاب تلك المشاورات، أعد الاتحاد الأوروبي نسخة منقحة وهي مشروع يخضع لمزيد من المناقشة في الجولة المقبلة من المشاورات المفتوحة باب العضوية التي ستعقد في بانكوك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول المهتمة إلى مواصلة المشاركة في العملية الرامية إلى وضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن من بين أولوياته الواضحة، الشروع فوراً في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وقد بذل جهوداً ملموسة من أجل تنفيذها. وبالإضافة إلى رعاية حلقتين دراسيتين بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، فنحن على استعداد لتقديم مزيد من الدعم لتلك العملية. ونأسف لتأجيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً انعقاده في عام ٢٠١٢. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يقدم الدعم الكامل للأعمال التحضيرية الجارية لعقد المؤتمر بصورة ناجحة وخصوصاً الجهود الحثيثة التي يبذلها الميسر، السفير لايفافا، ممثل فنلندا، وأعضاء فريقه. وندعو جميع الدول في المنطقة إلى التعاون على وجه السرعة وعلى نحو استباقي مع الميسر ومع الداعين إلى عقد المؤتمر، بهدف التمكن من عقده خلال هذا العام في أقرب وقت ممكن، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية تامة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالغة الأهمية بالنسبة لزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتأتي على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي. ونكرر تأييدنا القوي لتسريع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بالإعلان الختامي الذي اعتمد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونؤكد على أهمية تنفيذ التدابير الملموسة التي حُدِّدت في ذلك الإعلان. ويمثل نفاذ معاهدة الحظر الشامل خطوة عملية حاسمة في الجهود المبذولة على نحو تدريجي ومطرد نحو تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وإلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ، نحث جميع الدول على مواصلة وقفها الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، أو أي تفجيرات نووية أخرى، علاوة

العالية الإشعاع. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك السياق، وخصوصاً عبر صندوق الأمن النووي التابع لها، والذي يقدم إليه الاتحاد الأوروبي مساهمات كبيرة.

وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وآيسلندا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والارتباط والمرشح المحتمل، ألبانيا، فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا.

وأستمحكم عذراً في تجاوز الزمن المخصص لي ببعض دقائق.

الرئيس: أشكر المراقب عن الاتحاد الأوروبي على بيانه، وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس وأعضاء هيئة المكتب.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير جمال الرويعي، الممثل الدائم للبحرين، الذي سيتكلم باسم المجموعة العربية.

السيد الرويعي (البحرين): أود في البداية أن أتقدم إليكم باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بخالص التهنية على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وإننا على ثقة تامة من أنكم، بما لكم من قدرات وخبرات متميزة، ستسهمون في إنجاح أعمالها. ولا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لجهود سلفكم الممثل الدائم لإندونيسيا على جهوده النبيلة والمتميزة، وأتقدم كذلك بالتهنئة إلى بقية أعضاء المكتب.

كما أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن مساندة المجموعة العربية لما تضمنه البيان الذي ألقاه سعادة السيد ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعيد المجموعة التأكيد على مواقفها المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي. وتشدد على أن ترسيخ السلام والأمن

النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والإنتهاء منها في أقرب وقت ممكن على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وتمثل هذه المعاهدة ضرورة ملحة في مجال نزع السلاح النووي، بوصفها عنصراً مكملاً لمعاهدتي عدم الانتشار والحظر الشامل للتجارب النووية. ويمكن، بل وينبغي، تناول شواغل الأمن القومي - على الرغم من مشروعيتها - بوصفها جزءاً من عملية التفاوض وليس بوصفها شرطاً مسبقاً. وتؤيد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧.

إن لمؤتمر نزع السلاح دوراً حاسماً - بحكم ولايته - ليضطلع به في المفاوضات بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. ولا تزال حالة الجمود المستمرة فيه مزعجة للغاية. وقد أصبح اعتماد وتنفيذ برنامج للعمل أكثر إلحاحاً الآن من ذي قبل. ونعرب عن أملنا في أن يسفر عمل الفريق العامل غير الرسمي المنشأ في إطار CD/1956/Rev.1 عن نتائج عملية وملموسة في ذلك الصدد. ويعرب الاتحاد الأوروبي مجدداً عن التزامه بالمشاركة في مناقشات موضوعية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. واتساقاً مع التزامنا الطويل الأمد بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، فإننا نؤيد بقوة تعيين منسق خاص معني بعملية توسيع عضويته.

لقد أطلقت في العام الماضي العديد من المبادرات في الجمعية العامة بشأن مفاوضات نزع السلاح النووي، بما فيها قرارها عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي، الذي عقد في نيويورك في الشهر الماضي، فضلاً عن إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية بموجب القرار ٥٦/٦٧.

يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة بذل قصارى الجهود لدرء مخاطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. ونود أن نشدد في ذلك السياق على ضرورة الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإضافة إلى تحسين الأمن النووي للمصادر

في هذه المسيرة. بمشاركتها النشطة في جميع محافل نزع السلاح النووي وعدد الأطراف، وسددت على ما عليها مسبقاً من خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع المنشآت النووية في هذه الدول لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعتبر المجموعة العربية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعددة الأطراف لزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي، وتؤكد على أهمية التعامل بشكل متساو مع عناصر المعاهدة الثلاثة، ولا سيما حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، استناداً إلى المادة الرابعة من المعاهدة. وتؤكد أن هذا الحق يجب أن يتسق تماماً مع الالتزامات القانونية وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الوكالة.

إن دعوة المجموعة العربية للتوصل إلى الشمول العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي جزء من التزامها المبدئي بزع السلاح النووي باعتباره الأولوية الأولى لجهود نزع السلاح على النحو الذي أقرته الدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لزع السلاح. وتذكر المجموعة العربية بأن مرجعية أنشطة نزع السلاح في الأمم المتحدة وآلياتها تعود إلى تلك الدورات الخاصة، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة جديدة للجمعية العامة تخصص لهذا الغرض. وتساند المجموعة موقف حركة عدم الانحياز الداعي لعقد دورة خاصة رابعة لموضوعات نزع السلاح.

تدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المواقف الداعية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك الشرق الأوسط.

كما تعلمون فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وافقت بالإجماع خلال المؤتمر الاستعراضي

والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدده؛ مما يحتم ضرورة تخليص البشرية من تلك الأسلحة وتسخير الإمكانيات الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

وتؤكد المجموعة العربية على أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتدعو المجموعة العربية جميع الدول الأعضاء إلى تجديد التزاماتها الفردية والجماعية وتنفيذها بالتعاون المتعدد الأطراف، وتؤكد إيمانها بدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما تعيد التأكيد على جدوى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة كأطر متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح طبقاً للولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزع السلاح سنة ١٩٧٨، وهي الدورة نفسها التي أكدت على الأولوية القصوى لزع السلاح النووي.

وفي هذا الإطار، ترحب المجموعة بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بزع السلاح النووي الذي عقد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي. وتأمل الدول العربية في أن يكون هذا الاجتماع، وما أعرب عنه من دعم لزع السلاح النووي، انطلاقة لمسار نحو معاهدة تحظر استخدام الأسلحة النووية وحيازتها. ومن أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي، تجدد المجموعة العربية دعمها لمقترح حركة عدم الانحياز الداعي إلى تحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام يوماً عالمياً لزع السلاح النووي، والدعوة إلى إبرام معاهدة شاملة تحظر حيازة الأسلحة النووية، وعقد مؤتمر رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي.

وستظل الدول العربية عازمة على الإسهام بإيجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي. وقد انخرطت

غير الحكومية، والبرلمانيين، والجهات الأكاديمية والبحثية، الذين عليهم تعريف الرأي العام الدولي بتلك الالتزامات.

تؤكد المجموعة العربية من جديد توافر الإرادة السياسية لديها لإنجاح المؤتمر، وتشدد على أن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط لا ينبغي أن تتخذ ذريعة لتأجيل عقد المؤتمر، وتدعو لضرورة توافر إرادة سياسية مماثلة لدى الأطراف الداعية للمؤتمر، ولدى دول المنطقة الأخرى. وتعتبر المجموعة أن أي تأخير في تنفيذ الالتزام بعقد المؤتمر سوف يمثل انتكاسة لجهود نزع السلاح النووي، ويعرقل التقدم في جهود عدم الانتشار النووي، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يستدعي مراجعة الدول الأعضاء في الجامعة العربية لسياساتها في هذا الخصوص.

تري المجموعة العربية أن محاولة ربط إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بعملية السلام كشرط أمرٌ يتنافى مع المنطق السليم. إن إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام. كما أنه يعتبر أساساً مهماً لبناء الثقة، ويحقق كذلك رغبات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتمثلة في قراراتها المتعددة في هذا الخصوص، وينفذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) حول ضرورة إنشاء تلك المنطقة، وإحضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتحیی المجموعة العربية كل الجهود والمبادرات الهادفة إلى دعم وتسريع مسار جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المبادرة المصرية التي أعلنت أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية والتي تدعو دول الشرق الأوسط، والدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن لإيداع خطابات رسمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة تفيد بتأييدها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما تدعو دول المنطقة غير المنضمة إلى أي من المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل إلى الإعلان عن التزامها

الثامن لسنة ٢٠١٠ على عقد مؤتمر قبل نهاية ٢٠١٢ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، إعمالاً لقرار ١٩٩٥، وعملاً بالقرارات العديدة الصادرة منذ سنوات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك الصدد، بغية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية أسوة بغيره من المناطق.

تؤكد المجموعة العربية على أهمية بلورة هذا القرار على أرض الواقع في أقرب فرصة تحقيقاً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وتعتبره جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي، خصوصاً في ظل استمرار رفض إسرائيل المشاركة في المؤتمر أو حتى انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كل نشاطاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مسؤولية جماعية التزمت المجموعة العربية بحصتها فيها بالفعل، وقد قدمت ليبيا بالنيابة عن المجموعة العربية تقريراً للأمانة العامة للأمم المتحدة عن الجهود العربية في هذا الإطار. ويبقى أن تقوم بقية الأطراف الداعية لمؤتمر إقامة المنطقة الخالية بعدما تأجل لأسباب واهية وغير مبررة أن تقوم بدورها سعيًا إلى عقد المؤتمر المؤجل بدون تأخير في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣ وبحضور جميع دول الشرق الأوسط، بما يمثل إطلاقاً لعملية إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وهي الالتزامات التي ستُقيم في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وتعتبر مسؤولية الأطراف الداعية محل مراقبة ومتابعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل الذين يتحملون المسؤولية الأشمل في التأكد من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، ومن المجتمع المدني الدولي، بتعريفه الموسع، شاملاً المنظمات

الفضاء الخارجي. ومع ذلك، هناك اعتراف واسع النطاق بأن الصكوك القانونية الدولية التي تتعامل مع مشكلة الأسلحة في الفضاء الخارجي ليست كافية، فالنظام القانوني الحالي لا يكفي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. انطلاقاً من ذلك، نؤيد إنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن، إذ إنها ستتيح الفرصة للتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

كما تود المجموعة العربية أن تشير إلى الجهود الحثيثة التي بذلها السفير وولكوت رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الأخيرة لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة التقليدية بالاشتراك مع جميع الدول التي شاركت في المؤتمر. لقد حرصت المجموعة العربية على المشاركة بفعالية في أعمال المؤتمر وتوفير الظروف الكفيلة بإنجاحه، حيث قام المغرب الشقيق بتنسيق مجموعة العمل المعنية بالدعاية والمبادئ والأهداف.

وإذ تدعم المجموعة تنظيم تجارة الأسلحة لأغراض إنسانية ولحفظ السلم والأمن على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي، فإنها تشدد على أن تنفيذ المعاهدة يجب أن يتسق مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس وفي السلامة الإقليمية، وحق تقرير المصير للشعوب الراحة تحت الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز احتلال أراضي الغير، وما يترتب على ذلك من حق في إنتاج وتصدير واستيراد ونقل الأسلحة التقليدية. كما تؤكد المجموعة على المسؤولية الخاصة للدول المصدرة للأسلحة.

وفي الختام، فقد طرحت المجموعة العربية أهم أولوياتها بشأن الموضوعات التي ستناقش خلال أعمال اللجنة الأولى للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وهي تدرك أن جدول الأعمال المعروض أمامنا يفرض علينا جميعاً مهمة شاقة. لكن ينبغي ألا يحيد ذلك من طموحنا، بل يجب أن يدفعنا إلى بذل

بالانضمام إلى تلك المعاهدات بشكل متزامن قبل نهاية العام الجاري.

تؤكد المجموعة العربية من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، من أداء دوره. وتؤكد أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود إلى أي قصور في المؤتمر ذاته وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية. وبالتالي نؤكد ضرورة الحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح وعدم تشتيت الجهود من خلال إنشاء آليات موازية أخرى. وتأمل المجموعة العربية أن تسفر جهود الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج عمل المؤتمر عن توافق يسمح بأن يشرع المؤتمر في أقرب وقت في تناول المسائل المدرجة في جدول أعماله.

إن الموضوعات الأربعة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر: نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، موضوعات مترابطة. إنها جزء من جدول الأعمال المتكامل لترع السلاح النووي. ولا يصح تقديم التعامل مع أحدها قبل الموضوعات الأخرى، ولا أن يتم تناول بعضها من منظور منع الانتشار على حساب منهج نزع السلاح النووي الكامل. وينطبق ذلك على المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي نرى أنها يجب أن تعالج المخزون المتراكم، كما أوضحت ذلك المجموعة في مذكرتها إلى الأمانة العامة بهذا الخصوص.

وتعتقد المجموعة العربية اعتقاداً راسخاً في أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية. إذ قامت الصكوك القانونية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف بدور إيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة في الفضاء. كما امتدت أهميتها إلى مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والأنشطة العسكرية الأخرى في

الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي عقد مؤخرًا (انظر A/68/PV.11).

وبالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة بصفة منتظمة طبقاً لنظامها الداخلي، فإن تلك الاجتماعات والمناسبات، بما فيها الاجتماع الخامس الذي تعقده الدول في العام المقبل في إطار الاجتماعات التي تُعقد كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥ واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تفيد في تذكرتنا جميعاً بالتحديات المتزايدة التي تواجه المسائل المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك، يجب أن نسعى إلى وضع نهج مناسب متعدد الأطراف لمعالجة هذه المسائل عن طريق إجراء مناقشات ومداولات ومفاوضات بناءة، وهي المعايير المقبولة التي حددها الجمعية العامة.

وتواصل المجموعة التأكيد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وتكرر أنه لا توجد بدائل لاتباع نهج متعدد الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي، وفقاً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة الأفريقية بهذه الفرصة للإعراب عن آرائها بشأن بعض المسائل التي تؤثر على الأمن العالمي.

تعيد المجموعة الأفريقية تأكيد دعمها للزع الكامل للسلاح النووي باعتباره الشرط المسبق الأساسي للسلام والأمن العالميين. ولا تملك أي دولة من الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية أسلحة نووية. وتشير المجموعة إلى بدء نفاذ معاهدة بليندا في عام ٢٠١٠، الأمر الذي يجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ويوفر الحماية للإقليم الأفريقي بعدة

مزيد من الجهد نحو الالتزام بمبادئ العدالة وعدم الانتقائية، إذ أن هذه المبادئ ضرورية لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لنجاح أعمال اللجنة. وتؤكد المجموعة العربية أنها ملتزمة بالفعل بتطبيق هذه المبادئ، كما أنها ملتزمة بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي. وشكراً، وعذراً على الإطالة.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

في البداية، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. يسر المجموعة الأفريقية بشكل خاص أن تراكم تتولون إدارة هذه الجلسة. ونعتقد أن خبرتكم الواسعة في المسائل المعروضة علينا في هذه الدورة ستكون دليلنا في مناقشاتنا ومفاوضاتنا. وأود أن أغتنم هذه المناسبة أيضاً لأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ما فتئت المجموعة الأفريقية على التزامها بعمل هذه اللجنة، ونود أن نؤكد لكم تعاوننا الكامل في المداولات المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي.

تؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، تجددت الجهود الرامية إلى معالجة طائفة واسعة من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وفي الواقع، تلاحظ المجموعة أن الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ شهدت عقد مؤتمرين متعلقين بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، واجتماعين للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والعملية التي أدت إلى الاجتماع

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وأن تعمل من أجل القضاء التام على ترساناتها النووية، وفاء بالالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة والقاعدة المتفق عليها عالمياً والمتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولضمان ذلك، تشدد المجموعة على ضرورة توقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مواصلة تحديث وتحسين وتجديد وتمديد فترة استخدام الأسلحة النووية وما يتصل بها من مرافق، بهدف حظر استحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها، وكل ذلك بهدف العمل من أجل تحقيق الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة.

وتؤكد المجموعة مجدداً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا تزال هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. كما تؤيد المجموعة الأفريقية، على سبيل الأولوية العليا، الدعوة إلى إبرام صك عالمي وملزم قانوناً وغير مشروط بشأن منح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية في حفظ الأمن وإلى اعتبار أي عقيدة تبرر استخدامها أمراً غير مقبول. وبينما تمثل تدابير من قبيل إلغاء توجيه الأسلحة النووية وإلغاء حالة تأهبها وخفض درجة الاستعداد التبعوي لها وتقليل العدد الحالي منها خطوات في الاتجاه الصحيح، يتعين التشديد على أن هذه المفاهيم وحدها ينبغي ألا تُفسر خطأ باعتبارها بديلاً عن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتلاحظ المجموعة الأفريقية القلق المُعرب عنه خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ بشأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠.

طرق، من بينها، منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر إجراء تجارب للأجهزة المتفجرة النووية.

والمجموعة الأفريقية تنوه بالفوائد المترتبة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تعزيز معاهدة عدم الانتشار وعلى التصدي لمسألة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره في منطقتها وفي مناطق العالم الأخرى. وتؤكد مجدداً أن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمن بالضرورة الأمن ولكنه يؤكد احتمال استخدامها مستقبلاً ومخاطر ذلك. والعالم، بما في ذلك الفضاء الخارجي، يجب أن يكون خالياً من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فوجود الأسلحة النووية على هذا الكوكب يشكل تهديداً وجودياً للسلام العالمي ولبقاء الجنس البشري. وتثني المجموعة على مبادرات حركة عدم الانحياز المتعلقة بهذا التحدي الخطير للأمن الدولي وترحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي الذي اختتم أعماله للتو والذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر A/68/PV.11).

وفي ضوء ما تقدم، فإن المجموعة الأفريقية تؤيد خريطة الطريق التي اقترحتها حركة عدم الانحياز كما يلي. أولاً، ينبغي أن نؤيد بدء مفاوضات في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها، أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها. ثانياً، ينبغي أن نحدد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام باعتباره يوماً دولياً لتجديد عزمنا على القضاء التام على الأسلحة النووية. ثالثاً، ينبغي عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز استناداً إلى الاجتماع الرفيع المستوى. وتدعو جميع الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام إلى التعاون في ترجمة خريطة الطريق هذه إلى واقع.

والذي عُقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ولكنها تأسف لأن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن بعد قرابة ٣٠ عاما من انتهاء المفاوضات. وتدعم المجموعة التزام المجتمع الدولي المستمر بتشجيع إبرام معاهدة يمكن أن تكون بمثابة عتبة لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. ونحث دول المرفق ٢، ولا سيما البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على توقيع معاهدة الحظر الشامل والتصديق عليها.

تنضم المجموعة الأفريقية إلى باقي الدول الأعضاء، في إعادة تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح، ليس فقط بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، ولكن بوصفه أيضا هيئة يمكن أن تكون مفيدة في فتح الطريق المسدود الذي بلغته مفاوضات نزع السلاح النووي. ونود أن نؤكد من جديد حاجة المؤتمر الملحة إلى الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن. وفي هذا الصدد، تشيد المجموعة بجميع الجهود والمقترحات التي قدمت خلال المؤتمر، فضلا عن اعتماد المؤتمر لبرنامج عمل دورة عام ٢٠٠٩ (CD/1864)، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ - الذي لم ينفذ. وينبغي دعم مؤتمر نزع السلاح وتنشيطه، حتى يتمكن من تحقيق أهدافه.

إننا أيضا بحاجة إلى العمل على إثراء مستوى المداولات في هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى. وتؤكد المجموعة أهمية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتشدد على أهمية الحفاظ على طبيعة كل جزء من تلك الآلية ودوره والغرض منه، وتعزيزه.

كما ترحب المجموعة الأفريقية باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ "لإعداد صك ملزم قانونا يحدد أعلى معايير دولية موحدة ممكنة لنقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي" (القرار ٦٧/٢٣٤ ب، الفقرة الثالثة من الديباجة). وينبغي تنفيذ المعاهدة بطريقة

ونعيد التأكيد على ضرورة أن نلتزم جميعا بالمعاهدة روحا ونصا.

تؤيد المجموعة الأفريقية بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولحين إنشاء هذه المنطقة، تحث المجموعة إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن نيته الانضمام إليها، على التخلي عن حيازة الأسلحة النووية والانضمام إلى المعاهدة دون شروط مسبقة ودون مزيد من التأخير.

وتعرب المجموعة عن القلق العميق لأن مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢، لم ينعقد حتى الآن على الرغم من القرار المتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. والتأخير المستمر في عقد المؤتمر يتعارض مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. والمجموعة تحث جميع الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، على المشاركة فيه دون شروط.

إن المجموعة الأفريقية تدعو الدول المتبقية التي لم تصدق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير. وينبغي للدول التي لم تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بوصفها اتفاقا لتحديد الأسلحة يحظر إنتاج وتكديس واستخدام هذه الأسلحة، أن تشرع فوراً في العملية وأن تضمن سرعة التصديق عليها.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واضحة في اعتبارها المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. والغرض من المعاهدة هو وقف مواصلة استحداث الأسلحة النووية أو انتشارها. ولذلك، فإن المجموعة ترحب بعقد المؤتمر الوزاري الثامن المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة،

برنامج العمل، في عام ٢٠١٤، وتعد بتقديم دعمها الكامل للرئيس المُعين فيما يخص ضمان تحقيق نتائج ناجحة.

أخيراً، تود المجموعة الأفريقية إعادة التأكيد على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية والشفافية لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدوليين. ونعتقد أنه ينبغي أن تسترشد مداولاتنا خلال الأيام المقبلة بالحاجة إلى المضي قدماً بأعمال اللجنة الأولى وتعزيز مسار السلام. وسوف تقدم المجموعة الأفريقية مشروع قرارين، يتعلقان بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وفيما يتعلق بهما، فإننا نسعى إلى الحصول على دعم جميع الوفود.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد بلدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وبقيّة أعضاء المكتب على انتخابهم. ونحن مقتنعون بأننا سننجز تحت قيادتكم، أعمال هذه اللجنة الهامة بنجاح.

تضطلع هذه اللجنة بمسؤولية التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي وتهدد هذا الأمن الجماعي. إن عملنا يبدأ في سياق مقلق وفي ظل مشاهد معاناة رهينة ناجمة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل في سوريا، لذلك من الضروري النظر في وجود تلك الأسلحة اللاإنسانية.

إن المكسيك تؤيد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي وضع خطة غير مسبقة لتدمير مخزونات المواد الكيميائية السورية على وجه السرعة، تحت مراقبة وإشراف تلك المنظمة، من أجل تفكيك وتدمير وتحييد هذه الأسلحة بكاملها بحلول النصف الأول من عام ٢٠١٤. تأخذ بعين الاعتبار وجود قواعد تحظر الأسلحة الكيميائية وتقوي أهمية الآليات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس فقط الدول المنتجة والدول المصدرة الرئيسية على الصعيد الدولي.

يمكن تحقيق التنفيذ الكامل والمتوازن للمعاهدة من خلال تعاون الجميع. وتقر المجموعة وتؤكد من جديد الحق السيادي للدول في امتلاك الأسلحة التقليدية وقطع غيارها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، لأغراض الدفاع عن النفس وتحقيق الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

تعترف المجموعة بأنه من شأن وجود نظام غير منظم لنقل الأسلحة التقليدية تشجيع التجارة غير الشرعية، وفي بعض الحالات، وصول الأطراف الفاعلة من غير الدول بدون قيود إليها، واستخدامها غير المصرح به. لا أحد في مأمن من استخدام الأفراد و/أو المجموعات لها بدون تصريح. وتحت المجموعة، موردي الأسلحة الرئيسيين على التصديق على المعاهدة والتمسك بذلك التصديق إلى غاية دخولها حيز النفاذ. كما تود المجموعة تشجيع الدول الأعضاء على معالجة الثغرات الناجمة عن النقل غير المنظم للأسلحة التقليدية وتدعو لعدم فرض قيود لا داعي لها على الحق السيادي للدول في امتلاك الأسلحة التقليدية من أجل الدفاع عن النفس.

ولا تزال المجموعة الأفريقية يساورها قلق عميق جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها، وتراكمها المفرط وانتشارها غير المنضبط في أجزاء كثيرة من العالم، خصوصاً أفريقيا.

مع الاحتتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نواصل تأكيد أهمية التنفيذ المتوازن بشكل جيد، والكامل والفعال لبرنامج العمل هذا. وتؤكد المجموعة بأن التعاون والمساعدة الدوليين ضروريان لتنفيذه بالكامل. كما تتطلع المجموعة إلى اجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين، للنظر في تنفيذ

سنؤكد دائما حقيقة أن لترع السلاح أثرا مباشرا على سلام البشرية وتنميتها.

اجتمع خلال شهر آذار/مارس، ١٢٧ بلدا في أوصلو لمناقشة العواقب الكارثية للأسلحة النووية، مع ممثلين عن المنظمات الدولية، وعلماء وممثلين للمجتمع المدني.

ستضيف المكسيك المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي سيعقد في ناياريت، على ساحل المحيط الهادئ في المكسيك، في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. وسيمكّننا ذلك الاجتماع من مواصلة تعميق معرفتنا بالآثار المدمرة للأسلحة النووية، وخصوصا الآثار الإنسانية الطويلة الأجل في المجالات الاقتصادية والصحية والبيئية وفيما يتعلق بالأمن الغذائي والتشريد البشري. ونأمل أن يشارك جميع الأعضاء في الأمم المتحدة في ذلك المؤتمر المقرر عقده في ناياريت.

ولا ريب أن أحد أكبر النجاحات المتعددة الأطراف التي تحققت على مدى السنوات الخمس الماضية - والذي ترحب به المكسيك - يتمثل في اعتماد الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل القرار ٦٧/٢٤٣ (باء) وفتح باب التوقيع عليها في ٢ حزيران/يونيه. ودليلا على التزام المكسيك بالمعاهدة، فقد أودعنا صك التصديق عليها في ٢٥ أيلول/سبتمبر. ونرحب بتوقيع ١١٣ بلدا على المعاهدة، فضلا عن تصديق ٧ بلدان عليها. ولا شك أن هذه الأرقام مشجعة. وتدعو المكسيك جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على تلك المعاهدة التاريخية في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق بدء نفاذها في وقت مبكر، فضلا عن الإعلان عن بدء تطبيقها بصورة مؤقتة بغية المضي قدما في تنفيذها.

وتحث المكسيك جميع الدول على الاستفادة من بدء الدورة الاستعراضية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

إن انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية يشكل خطوة هامة تؤكد الحاجة الملحة إلى أن تصبح جميع الدول بدون استثناء، طرفا في تلك الاتفاقية، ملتزمة بكافة التعهدات والالتزامات الواردة فيها.

تماما كما أن حظر وإزالة الأسلحة الكيميائية أمر ضروري، ف كذلك الأمر فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية. وبالنسبة للمكسيك، تستحق حيازة الأسلحة النووية نفس الاستنكار والإدانة مثل حيازة الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. فوجودها يهدد الجنس البشري، وعدم إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي يمثل انعدام مسؤولية تاريخيا. لذلك، فإننا نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي حصرا (انظر A/68/PV.11)، في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وتشكل مشاركة ممثلين رفيعي المستوى من ٧٠ دولة، إشارة إلى دعوة المجتمع الدولي الصاخبة للأمم المتحدة لتحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي.

إننا نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية فيما يخص وضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي عقد اجتماعه بنجاح في جنيف، والذي سيقدم تقريره إلى الجمعية خلال هذه الدورة. ويظهر وجود وعمل الفريق مرة أخرى عدم استعداد المجتمع الدولي لأن يظل رهينة لمصالح عدد قليل من الدول، عندما يتعلق الأمر بتعزيز نزع السلاح النووي.

يجب أن نكرر مرة أخرى عدم إمكانية قيام نظام الأمن الجماعي العالمي الذي يرمي إلى ضمان تحقيق السلام المستدام، على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو على تخزين وتحديث أسلحة الدمار الشامل، كما هو الحال بالنسبة للأسلحة النووية.

لقد عُيِّنَت في الشهر الماضي في منصب الممثل الدائم لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وإن من دواعي سروري البالغ أن أعود إلى مجتمع نزع السلاح. وأتطلع إلى العمل عن كثب معكم، السيد الرئيس، وجميع الزملاء الآخرين في الاضطلاع بمهام مجدية.

يتمثل الهدف العام لنزع السلاح في إيجاد عالم أكثر أماناً وأسلحة أقل. وأرى أن بوسعنا النهوض بترع السلاح دون إعاقة الأمن الوطني لأي من الدول. وعلى الرغم من أن نزع السلاح ليس مهمة سهلة يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها، فقد حان الوقت الآن لتوحيد جهودنا الرامية إلى إحراز تقدم في نزع السلاح للأسباب التالية: أولاً، وبالنظر إلى الصعوبات المالية الحالية في جميع أنحاء العالم، فإن نزع السلاح يستحق أن يولى اهتمام جديداً، بوصفه وسيلة للتخفيف من حدة القيود المفروضة على ميزانيات جميع الدول. ثانياً، ما دام نزع السلاح نفسه مفيداً بوصفه أحد تدابير بناء الثقة والأمن، فإن من شأن إحراز تقدم في ذلك أن يرتقي بنا إلى مستوى أعلى من الثقة المتبادلة. ثالثاً، إن بوسع مواصلة التطلع إلى نزع السلاح أن يمكن جميع الدول من الوقوف على أساس أخلاقي سام.

ومن أجل النهوض بترع السلاح على هذا النحو، فإن من الأهمية بمكان توليد الإرادة السياسية اللازمة. وأرى أن زعماءنا قد أبدوا إرادة سياسية قوية في الشهر الماضي من خلال اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11). فقد شارك كل من رئيس وزراء اليابان ووزير خارجيتها في ذلك الاجتماع بهدف إبداء إرادتهما السياسية الحازمة إزاء نزع السلاح. وفي الأسبوع نفسه عقدت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح - وبلدي عضو فيها - اجتماعاً لوزراء خارجيتها في نيويورك، وعمدت إلى توسيع نطاق التزامها في ذلك الصدد بانضمام عضوين جديدين إليها هما نيجيريا والفلبين، ورحبت بهما بكل صدق.

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وخصوصاً الاجتماع الخامس الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل وتعزيز أوجه التآزر التي تدعم التكامل بين معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل وما شابه ذلك من العمليات، فضلاً عن تعزيز تدابير التعاون الإقليمي والعالمي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن شأن ذلك أن يسهم في بناء هيكل مؤسسي دولي قوي لمنع الآثار السلبية المترتبة عن التجارة والاتجار غير المشروعين بهذه الأسلحة على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً على السكان المتضررين بشكل مباشر.

وفي الختام، أود أن أوجه انتباه اللجنة إلى حقيقة لا سبيل لإنكارها. فهناك مجموعة صغيرة من الدول ليست أطرافاً في الصكوك الدولية الرئيسية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة العشوائية الأثر. ونذكر جميعاً أن هناك أقلية من الدول ليست أطرافاً في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تحظر الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية بعد، كما أنها لم تنضم إلى الاتفاقيات المتعلقة بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية. وهي أقلية تسعى إلى مواصلة التجارب النووية، وما تزال تحاجج لصالح حيازة تلك الأسلحة. وتدعو المكسيك تلك الأقلية من الدول، فضلاً عن المجتمع الدولي بأسره، إلى وضع حد لتلك الحالة غير الشرعية. وأدعو أيضاً الدول التي رفضت اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح وعدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك الآن، وأن تقوم به اليوم. فلا ينبغي أن تغطي مصالح الأقلية على صوت أغلبية الدول وصوت الإنسانية.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بداية أود أن أعرب عن تهانتي لكم، السفير إبراهيم الدباشي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى الهامة. وأؤكد لكم ولسائر أعضاء المكتب دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين.

وتتطلع اليابان أيضا بآمال عراض إلى التقرير الذي ستقدمه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي في الدورة نفسها. وتحت تلك الدول على مواصلة جهودها في الفترة السابقة لعام ٢٠١٤.

واستنادا إلى خلفيتنا التاريخية، فإن شعب اليابان يأمل بحق ويؤيد بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وأود في الوقت ذاته أيضا أن أشدد على أن نزع السلاح ينبغي أن يأخذ في الاعتبار - من خلال نهج عملي بما فيه الكفاية - بالمخاطر الوشيكة التي يواجهها المجتمع الدولي. وتلك هي النقطة التي أعرب عنها وزير خارجية بلدي، السيد فوميو كيشيدا، في البيان الذي أدلى به أثناء انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى. وفي ذلك الصدد، ستقدم اليابان مرة أخرى مشروع القرار المعنون "العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". ويحدونا أمل قوي في أن يحظى مشروع قرارنا بمشاركة أكبر عدد ممكن من مفي تقديمه وتأييده.

وتتطلع اليابان أيضا إلى المناقشة المقبلة التي سيجريها فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي سيبدأ أعماله في العام المقبل.

وذلك لن يسهم فحسب في إيجاد هذه اللبنة التي لا غنى عنها على الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية، ولكنه سيوفر أيضا المزيد من الزخم في ميدان المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي.

تشكل برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية والقذائف، بما في ذلك عملها في مجال تخصيب اليورانيوم، انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجربة نووية أمر مرفوض تماما، حيث أنه يمثل تحديا خطيرا للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية الذي يتمحور حول معاهدة عدم الانتشار، ويقوض بشكل خطير سلام وأمن شمال شرق آسيا

ونأسف، بل وتتشاطر الشعور بالإحباط على نطاق واسع إزاء الجمود الذي يسود مؤتمر نزع السلاح منذ أمد طويل. وتُفهم خيبة الأمل تلك على أنها السبب وراء اتخاذ العديد من المبادرات خارج المؤتمر، من قبيل إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتوصيات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى نفسه.

ونظرا لتقدير اليابان للخصائص المميزة التي يتسم بها مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف، في مجال نزع السلاح فإننا سنبدل قصارى جهدها للمضي قدما بالمؤتمر إذ ن تولى الرئاسة الثالثة في عام ٢٠١٤. وأود أن أشدد - على نحو ما ذكر رئيس وزراء بلدي، السيد شيترو آبي، في الاجتماع الرفيع المستوى - على أن الوقت قد حان لكي تتغلب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة على خلافاتها، وأن توحد جهودها معا من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية. وذلك أمر أساسي، وليس بوسعي أن أتصور إمكانية المضي قدما بمؤتمر نزع السلاح دون اتباع نهج كهذا.

وإذ نواصل العمل على التغلب على جمود المؤتمر، فإن علينا أيضا مواصلة الجهود المبذولة فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار. وإذ نبنى على المناقشات الموضوعية التي جرت في الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية، فإنه يجب علينا أن نرسخ مداولاتنا في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية عن طريق التوصل إلى توصيات محددة. ويحدونا الأمل في الإسهام البناء في تلك الجهود من قبل جميع الدول.

ملموسة للقضاء على هذه الأسلحة غير الإنسانية. وتحت اليابان بقوة حكومة سوريا على الامتثال بإخلاص وبالكامل لبرنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية المنصوص عليه في القرار الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي قرار مجلس الأمن. وسواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات حاليا لضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أبدا.

وبخصوص اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من الأهمية بمكان تنفيذ تقرير المؤتمر الاستعراضي الثالث والتكيف مع البيئة الأمنية الدولية المتغيرة. واليابان تقوم بدور بناء من أجل تحقيق أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم اليابان ببذل أقصى الجهود الممكنة لانتهاة من تدمير الأسلحة الكيميائية المتروكة في الصين، وقد حققت تقدما كبيرا.

وفي ما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، ترحب اليابان بنجاح اجتماع الخبراء الذي عُقد في حزيران/يونيه في جنيف تحت القيادة الفعالة لرئيسه، السيدة جوديت كورومي. وبحكم عضويتنا في مجموعة (JACKSNNZ)، اليابان وأستراليا وكندا كوريا وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا، سنواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية مع مراعاة التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا والمسائل المتعلقة بالمواد ذات الاستخدام المزدوج.

لا شك في أن اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤/٦٧ بء) في ٢ نيسان/أبريل كان نجاحا شاملا بداية عهد جديد في تاريخ تحديد الأسلحة. وقد حان الوقت الآن لتعزيز جهودنا لبدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن وللشروع في تنفيذ أحكامها من أجل تحقيق هدفنا، الذي يشمل الحد من المعاناة البشرية. واليابان مصممة على مواصلة دورها النشط من أجل بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر وإنشاء أمانة فعالة لها، وقبل كل شيء، النهوض بالجهود الدولية

والمجتمع الدولي بأسره. وعلاوة على ذلك، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل من هذا العام عن أنها ستعيد تكييف وتشغيل المرافق النووية في يونغبيون. وإذا فعلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك، فإنه سيشكل انتهاكا آخر للاتفاقات المبرمة في إطار المحادثات السداسية الأطراف ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نخطر بعكس مسار الجهود التي بذلناها من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتحت اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها وتعهداتها الدولية بما في ذلك، قرارات مجلس الأمن والبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية الأطراف. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة مرة أخرى على التخلي تماما عن جميع برامجها لتطوير الأسلحة النووية والقذائف بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه.

تمثل المسألة النووية الإيرانية أيضا مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. وتحت اليابان إيران على الامتثال لمطالب مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقراراتهما ذات الصلة. كما نحث إيران أن تتخذ إجراءات جوهرية من أجل التوصل إلى حل سلمي للمسألة. وتتوقع اليابان أن تجري إيران مفاوضات ذات مغزى مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ ومع وكالة الطاقة، على أمل أن تؤدي هذه المفاوضات إلى نتائج ملموسة قريبا.

وتعرب اليابان عن قلقها العميق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا في سوريا، مما أسفر عن سقوط الكثير من الجرحى وتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح شملت نساء وأطفال أبرياء. فلا يجوز استخدام الأسلحة الكيميائية بأي حال من الأحوال. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي عزز قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، باعتباره أساسا لاتخاذ خطوات

لا شك أن التخلص النهائي من الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد والأكيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي انتظار تحقيق ذلك، تشدد ليبيا على أهمية المبادرات المتخذة بالتخلي الطوعي عن الأسلحة النووية وعن برامجها. وفي هذا الصدد، نذكر بتخلي ليبيا عن برنامج سلاحها النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠٠٣ ونأمل أن تقتدي دول أخرى بما قامت به ليبيا وجنوب أفريقيا وكازاخستان وأكروني وبيلاروس. وأؤكد أن ليبيا تعمل بكل جدية لانتهاه من تدمير أسلحتها الكيميائية في الموعد الذي حددته لها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتغتنم ليبيا هذه المناسبة لتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وإلى تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥؛ والخطوات الثلاث عشرة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠؛ وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) الذي أكد على عزم المجتمع الدولي للسعي بكل جدية لإزالة أسلحة الدمار الشامل لا سيما الأسلحة النووية وإبقاء جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق هذه الغاية النبيلة، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، صكوك هامة للمنظومة العالمية للتصدي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإن عدم الانضمام إلى هذه الصكوك ما زال يمثل تحدياً خطيراً للأمن العالمي. ومرة أخرى، نكرر دعوتنا لجميع الدول للانضمام إلى هذه الصكوك والعمل على التنفيذ الفعال لها.

الرامية إلى تحسين تنظيم تجارة الأسلحة العالمية ومكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية.

وأخيراً، أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن اليابان تعمل منذ وقت طويل في التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لرفع الوعي بشأن الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية. واستناداً إلى تجربتنا التاريخية، فإننا نضع في الاعتبار دائماً الجانب الإنساني لنزع السلاح. وبما أن هذه مسألة عالمية تؤثر على كل عضو في هذا المجتمع، نأمل في أن تُعالج بطريقة عالمية وشاملة للجميع وأن تظل العملية مفتوحة ليتسنى لأي دولة متابعتها. ونعتقد أن المناقشات ستصبح نقطة انطلاق، واليابان ستضاعف جهودها لزيادة الوعي بهذه المسألة.

السيد الشكشوكي (ليبيا): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى والتهئة موصولة كذلك إلى بقية أعضاء المكتب، متمنيا لكم التوفيق في أداء مهامكم. كما أود أن أعبر عن تأييد ليبيا لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا وبيان المجموعة العربية الذي أدلى به ممثل البحرين وبيان المجموعة الأفريقية الذي أدلى به ممثل نيجيريا.

تؤكد ليبيا من جديد احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهي تتعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وخلق مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من أسلحة الدمار الشامل. كما أن ليبيا عاقدة العزم على إعادة النظر في بعض الصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح التي لم تنضم إليها بعد واتخاذ القرار المناسب بشأنها بعد اعتماد الدستور الجديد وتشكيل حكومة منتخبة تتمتع بالشرعية الكاملة.

كما تؤكد ليبيا دعمها الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى في جميع أنحاء العالم، باعتبار ذلك خطوة متقدمة على الطريق الصحيح لتخليص العالم من مخاطر تلك الأسلحة. ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نحث الأمين العام للأمم المتحدة والأطراف الأخرى المنظمة للمؤتمر الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي كان مقرراً أن يعقد في عام ٢٠١٢، على بذل مساعيهم ومضاعفة جهودهم لتنفيذ ما نص عليه قرار عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، لضمان عقد المؤتمر قبل نهاية العام الجاري، وإقناع جميع دول المنطقة بالمشاركة في أعماله بمجدية لضمان نجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

لقد باتت الحاجة ملحة لتفعيل الآليات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بترع السلاح، وفي مقدمتها مؤتمر نزع السلاح، الذي يشهد للأسف بطناً وأحياناً جموداً نتيجة غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف. وتؤكد ليبيا على الدعوة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بدوره التفاوضي المناط به في مجال نزع السلاح النووي، من خلال البت في مشروع معاهدة للأسلحة النووية، واستئناف التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية، والتخلص من مخزونها، وإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية بمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد تلك الدول، انسجاماً مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، قامت ليبيا بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وذلك انطلاقاً من موقفها الراسخ لدعم وضع معايير دولية مشتركة تضمن عدم تسرب الأسلحة التقليدية بطرق غير مشروعة إلى مناطق الصراعات في العالم، وخاصة أفريقيا. وتشدد ليبيا

إن انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإعلان استعدادها للتخلي عن جميع أسلحتها الكيميائية يفتحان الطريق لتخليص منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن ثم فقد حان الوقت لكي يضغط المجتمع الدولي على إسرائيل حتى تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، باعتبارها الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى المعاهدة كدولة غير نووية، ولم تخضع منشأتها النووية إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يجب تكثيف المساعي الدبلوماسية وتعاون كل الدول لإزالة كل الشكوك في البرنامج السلمي الإيراني.

وأود كذلك أن أشدد على الأهمية الحيوية لعالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكلنا ثقة بأن دخول المعاهدة حيز النفاذ سوف يساعد وبصورة ملموسة في تسهيل الوصول إلى عالم آمن وخالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تؤكد على أهمية احترام سلامة المقاييس التي حددتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والحفاظ على وقف التجارب النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع نصوص المعاهدة، وأن تظهر عزمها على التقيد بمعايير معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والحفاظ على التزاماتها حال دخول المعاهدة حيز النفاذ.

تؤكد ليبيا على الحق غير القابل للتصرف لأطراف معاهدة عدم الانتشار النووي في إجراء البحث وتطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. ومع هذا، فإن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات المبين في المعاهدة يُعدّ أمراً أساسياً. وتعترف ليبيا بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنظام ضماناتها الأمنية، وتؤيد تعزيز فعاليته.

إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد حظي ذلك الطلب بتأييد ٥٧ دولة، وما يزال هاما للغاية.

وترى سويسرا أن انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية خطوة هامة وتعد بإضفاء الطابع العالمي على ذلك الصك. ونرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بشأن تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية. وندعو إلى التنفيذ الفوري للتدابير المتفق عليها في هذا الصدد.

وتشعر سويسرا أيضا بقلق بالغ إزاء استخدام الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد في سوريا. ومن المهم للغاية أن تحترم كل أطراف الصراع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة الالتزام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين، فضلا عن الأشخاص الذين لم يعودوا أطرافا في الأعمال العدائية.

وقد شهد عام ٢٠١٣ إبرام معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤/٦٧ بء). ويشكل هذا الصك، الذي اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، نجاحا كبيرا، جاء تنويعا لجهود استمرت سنوات من أجل تحسين تنظيم التجارة الدولية للأسلحة. كما أنه يسد فجوة قائمة في النظام القانوني الدولي عن طريق وضع قواعد ومبادئ مشتركة في هذا المجال. وهو يمثل خطوة رئيسية في مجال تحديد الأسلحة، حيث تتعهد الدول الأطراف بموجبه بإعطاء دور بارز للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالإذن بعمليات نقل الأسلحة.

ومن الضروري الآن أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق أهداف المعاهدة يعني أننا يجب أن نطبق أحكامها بإخلاص وعلى نحو فعال. وقد أعدت سويسرا بيانا تفسيريا نموذجيا بخصوص بعض أحكامها

على ضرورة احترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي، كحق الدول في الدفاع عن النفس، والحفاظ على سلامة الدول ووحدة أراضيها، والحق في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير. كما يجب الابتعاد عن المعايير المزدوجة والاشتراطات المسبقة القابلة للتأويل وفق الأمزجة، والمواقف السياسية المتغيرة، والتي يمكن استخدامها كوسائل للضغط والابتزاز السياسي. وتود ليبيا التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وضرورة مواصلة البناء على ما تم تحقيقه من نتائج في سبيل تنفيذ البرنامج.

وختاما، تؤكد ليبيا أن التعاون الدولي المتعدد الأطراف، وتوفر الإرادة السياسية الجادة، عنصران أساسيان للمضي قدما وبفعالية لتحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الاستقرار والأمن في مختلف ربوع العالم بما يحقق التنمية والازدهار والرفاهية لجميع الشعوب.

السيد شفيد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشاطر الوفود التي سبقتني في التكلم، تهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة اللجنة الأولى. وأود أنؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلدي معكم في الاضطلاع بمهامكم.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تضطلع بأعمالها على ضوء خلفية الصراع الدائر في سوريا. وقد أكدت بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت على نطاق واسع نسبيا. ويشكل ذلك انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي، وتدينه سويسرا أشد إدانة. ومن الأهمية بمكان الحيلولة دون حدوث انتهاكات جديدة، وعدم السماح بالإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، أيا يكن من يزعم ارتكابه تلك الجرائم. وعليه، فقد بادرت سويسرا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بطلب إحالة تلك المسألة

ومن الواضح من هذه المناقشات أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا لأمن الدول والأمن البشري على السواء. وما زلنا نؤمن بأن علينا أن نكثف جهودنا وأن نتخذ تدابير محددة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وإذا كان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يمثلان ضرورة حتمية، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية للجهود المشتركة المبذولة في هذا المجال. ولذلك، فإن التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ونتائج المؤتمرات السابقة يجب أن يكون واحدة من الأولويات، وذلك على الأخص لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، والتي عقدت في وقت سابق من هذا العام، قد أظهرت أنه لا يزال هناك العديد من التحديات الخطيرة. وجميع الدول الأطراف لها مصلحة مشتركة في المضي قدما بعزم في الشهور المقبلة وفي الحفاظ على مصداقية المعاهدة.

والتصدي للتحديات التي تواجه نزع السلاح النووي وعدم انتشاره مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يقف صامدا في تنفيذ الالتزامات في مجال عدم الانتشار وكفالة الامتثال لها. وهناك حاجة إلى بذل الجهد الجماعي نفسه في نزع السلاح النووي. والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها دور ينبغي أن تقوم به في تشجيع وتعزيز نزع السلاح النووي. والدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل، من جانبها، مسؤولية خاصة عن تكثيف جهودها في هذا المجال لكفالة استدامة نظام عدم الانتشار على المدى الطويل.

وأخيرا، نرحب بالجهود التي بُذلت مؤخرا للبحث عن سبل مبتكرة لإيجاد حل لحالة الشلل التي تؤثر على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، والتي تحول دون إحراز تقدم في قضية

وسترحب بالفرصة لدراسة هذه المسائل بمزيد من التفصيل مع الأطراف المهتمة بالأمر.

والدعم المؤسسي للمعاهدة سيكون له أيضا دور أساسي في تنفيذها. وسيكون للاجتماع الأول للدول الأطراف الحق في اتخاذ قرار بشأن هيكل الأمانة المزمع إنشاؤها مستقبلا. وبصرف النظر عن الشكل النهائي والمسؤوليات والتشكيلة، فإن سويسرا مقتنعة بأن إنشاء الأمانة في جنيف من شأنه تحقيق فوائد كبيرة. فجنيف تضم شبكة لا نظير لها من مكاتب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وجهات التمثيل الوطني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الجامعية ذات الخبرة الكبيرة في مجالات الأمن ونزع السلاح وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والمسائل التجارية. ونحن مقتنعون بأن هذا القرب، جنبا إلى جنب مع روح جنيف التي ترمز إلى السلام والتعاون والابتكار - سيسهم في التنفيذ الناجح لمعاهدة تجارة الأسلحة. ومما يؤكد الدور الذي تؤديه جنيف في الترويج لهذا الصك إطلاق شبكة معاهدة تجارة الأسلحة مؤخرا، وهي مشروع تقوده المنظمات غير الحكومية ويوجد مقره في جنيف ويهدف إلى تنسيق الأنشطة ذات الصلة بتعزيز المعاهدة وتنفيذها.

لا يزال منع انتشار الأسلحة النووية وإيجاد عالم خال من هذه الأسلحة يمثلان الهدفين اللذين يجب على المجتمع الدولي السعي إلى تحقيقهما بتصميم وعزيمة. والجهود التي بُذلت مؤخرا تؤكد على أن استخدام الأسلحة النووية ستكون له آثار مدمرة فورية وطويلة الأجل لا يمكن أن تُعالج بفعالية. وستكون العواقب الإنسانية غير مقبولة. ونرحب بأن المؤتمر الذي عقد في أوصلو في آذار/مارس من هذا العام مكن المجتمع الدولي من تعميق فهمه للعواقب الإنسانية. وسيتيح مؤتمر المتابعة الذي يعقد في المكسيك في العام المقبل فرصة لمواصلة استكشاف المسألة.

السيد كيم جين سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في سياق ممارسة حق الرد في ما يتعلق بالملاحظات التي لا أساس لها التي أدلى بها ممثل اليابان قبل بضع دقائق، أود مرة أخرى أن أوجه انتباه اللجنة إلى الموضوع التالي بخصوص ما يسميه الممثل الياباني المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

أولاً، نحن دولة طرف في معاهدة الفضاء الخارجي كما أن لدينا الحق المشروع في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. لكن تلك الحقوق المشروعة، التي يمكننا ممارستها من خلال إطلاق سواتلنا السلمية، قد انتهكها مجلس الأمن تماماً. وبعد إطلاق سواتلنا، أطلقت اليابان أيضاً سواتلنا، باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وأدان مجلس الأمن استخدامنا لتلك التكنولوجيا فيما يخص عملية إطلاق سواتلنا. وحسب علمنا، هذه هي الطريقة الوحيدة لإطلاق سواتل إلى الفضاء الخارجي. وقد استخدمت اليابان أيضاً هذه التكنولوجيا في إطلاق سواتلها، ولكن المجلس لم يتساءل أو يوجه أي اهتمام لليابان، مما يشكل هراء لا حد له.

ثانياً، شكك ممثل اليابان في تجربتنا النووية الثالثة. أجريت تلك التجربة بما يتفق تماماً مع ممارسة سيادتنا، من أجل حماية تلك السيادة، والحق المشروع في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

كما علق ممثل اليابان أيضاً على المحادثات السادسة، قائلاً بأنه ينبغي لنا العودة إلى تلك المحادثات، وضرورة الامتثال التام للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحادثات. وذلك هراء أيضاً. ليس لليابان التزامات أخلاقية أو قانونية، للتعليق على المحادثات السادسة الأطراف. لقد علقت الدول المشاركة في المحادثات قائلة بأن اليابان، كبلد لم تمثل لأي من التزاماتها. وقد استثنى أعضاء المحادثات السادسة الأطراف، اليابان من المحادثات. كما حثنا ممثل اليابان أيضاً على الوفاء

نزع السلاح النووي. ونرحب على وجه الخصوص بالنتائج الإيجابية التي حققها الفريق العامل المفتوح باب العضوية في إعداد مقترحات للمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. ونعتقد أن تعميق وتطوير بعض المقترحات المقدمة من شأنه أن يحقق قيمة إضافية، وأن هذه الممارسة يمكن أن تكمل وتعزز الجهود الأخرى المبذولة في مجال نزع السلاح النووي.

ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح عجز، مرة أخرى في هذا العام، عن بدء مفاوضات على الرغم من الجهود المكثفة والمقترحات المتفق عليها التي صاغها العديد من رؤساء المؤتمر. وفي الوقت نفسه، نرحب بتعزيز المناقشة بشأن التنشيط التي جرت في هذا العام. وإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بإعداد برنامج عمل يشكل تطوراً واعداً ويبرهن على استعداد أعضاء مؤتمر نزع السلاح للخروج من حالة الجمود. وفي هذا السياق، نشجع المؤتمر على أن يتخذ إجراء بشأن الاقتراح الداعي إلى إنشاء جهاز فرعي لزيادة فعاليته في القيام بوظائفه من خلال دراسة أساليب عمله.

ويحدونا الأمل في أن تتواصل هذه الجهود وأن تتمخض عن نتائج إيجابية على صعيد تنشيط آلية نزع السلاح. ونحن مقتنعون بضرورة أن يكون لدى المجتمع الدولي مؤتمر عامل لنزع السلاح من أجل التصدي بشكل فعال للتحديات ذات الصلة بالأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وستواصل سويسرا متابعة المسألة بنشاط والعمل من أجل تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

الرئيس: لم يعد أمامنا إلا ست دقائق قبل نهاية الجلسة. وقد طلب أحد الوفود إعطائه الكلمة لممارسة حق الرد. ولذلك، أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف خلال عام ٢٠٠٥. كما أوضحنا ذلك مؤخرًا، تشكل تلك التعليقات انتهاكا تاما لسيادتنا واستقلالنا، ولحقنا في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

الرئيس: قبل أن أرفع الجلسة، أذكّر الوفود بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستغلق غدا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر على الساعة ١٨/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠